

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال الدولة العثمانية (١٧٨٣-١٨٣٠)

The policy of the United States of America towards the Ottoman Empire (1783 – 1830)

أ. م. د. لمياء صفاء حسن*

Dr. Lamia Safaa Hassan*

المُلخَص:

تمتعت الدولة العثمانية بأهمية استراتيجية واقتصادية جعلتها محط أنظار القوى الدولية التي أخذت ترنو إليها منذ فترات طويلة، ومنذ أواخر القرن الثامن عشر وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها نحو الدولة العثمانية التي بدأت مكانتها بالتراجع منذ وقت ليس بالقليل. وعلى الرغم من أن المصالح الأمريكية في بدايتها كانت متواضعة، إلا أنها حققت حتى بدايات القرن العشرين تطوراً ملموساً.

يتطرق هذا البحث ولو بشكل موجز إلى بواكير التغلغل الأمريكي في الولايات العثمانية ١٧٨٣ - ١٨٣٠، إذ مثل التاريخ الأول نهاية الحرب الأهلية الأمريكية وانعكاسها على التوسع الخارجي، في حين مثل التاريخ الثاني عقد أول معاهدة رسمية بين البلدين وضعت أسس العلاقة بينهما. إذ أعطى هذا البحث تصوراً عاماً عن بدء النشاط الأمريكي منذ نهاية القرن الثامن عشر وتطوره حتى عام ١٨٣٠.

قسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، سلت المحور الأول الضوء على التغلغل الأمريكي في شمال أفريقيا، وتناول المحور الثاني بواكير العلاقات التجارية الأمريكية - العثمانية، وكيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤمن وجودها في البحر المتوسط عبر المعاهدات التي عقدها مع قوى شمال أفريقيا، في حين تناول المحور الثالث النشاط التبشيري الأمريكي في الدولة العثمانية، ووضع اللبنات الأولى للتغلغل الأمريكي فيها.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، شمال أفريقيا، الدولة العثمانية.

Abstract:

The Ottoman Empire's strategic and economic importance attracted the attention of the international workforce, which had been yearning for it for a long time. Since the late eighteenth century, the United States had directed its attention towards the Ottoman state, which had begun

* وزارة التربية: المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية - العراق.

Email: Laymaasfaa@gmail.com

* Ministry of Education: General Directorate of Education of Baghdad/ Karkh 2 – Iraq.

to decline not long ago. Although it was denied that its beginning was modest, it was not until the beginning of the twentieth century that it achieved tangible progress.

This research clearly identifies the beginnings of American penetration into the Ottoman Empire from 1783-1830, as since the end of the First Civil War since the first and its repercussions on foreign expansion, while the second history represented, the first conflicts were held between the various powers. This research gave an expected idea about the beginning of American activity at the end of the eighteenth century and continued until 1830.

The research was divided into three main axes. The first axis focused on the penetration of American light into North Africa, and the second axis focused on the beginnings of innovative - close relations, and how the innovative United States was able to secure its presence in the Mediterranean Sea through the treaties it concluded with the North African powers, in It dealt with the third axis of American missionary activity in the Austrian state, and laid the first building blocks for completing the work therein.

Keywords: United States of America, North Africa, Ottoman Empire.

أولاً: التغلغل الأميركي في شمال أفريقيا:

سعى الأميركيون بعد حرب الاستقلال الأميركية (هي الحرب التي قام بها المستوطنون الأميركيون في المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة التابعة للتاج البريطاني بسبب الاستياء الذي شعر به سكان هذه المستعمرات من فرض بريطانيا ضرائب جديدة عليهم)، وكذلك امتعاضهم من عدم تمثيلهم في البرلمان البريطاني، اندلع القتال في ١٩ نيسان ١٧٧٥، أعلن بعدها الأميركيون في ٤ تموز ١٧٧٦، استقلالهم عن بريطانيا، وبعد معارك متبادلة بين الطرفين انتهت بالانتصار الأميركي في يورك تاون Yorktown، في ١٩ تشرين الأول ١٧٨١، بمساعدة فرنسا للقوات الأميركية وإعلانها الحرب على بريطانيا في حزيران ١٧٧٨، انتهت الحرب باعتراف بريطانيا باستقلال الولايات الثلاث عشرة في ٣ أيلول ١٧٨٣، التي شكلت بعد المصادقة على الدستور الأميركي في أيلول ١٧٨٧، الولايات المتحدة الأميركية (Morris, 1953: 110-130) (١٧٧٥-١٧٨٣) لتوسيع تجارتهم الخارجية وذلك من خلال فرض اقل الرسوم الكمركية عن طريق هيئاتهم الدبلوماسية الناشئة لعقد اتفاقيات دولية ضماناً لمصالحهم (عبد العزيز، ٢٠٠٦: ٧).

ومن الملاحظ أن أول الصعوبات التي واجهت الولايات المتحدة الأميركية بعد الاستقلال هي التجارة، إذ قبل الثورة الأميركية كانت معظم تجارتها بصورة طبيعية مع الدولة الأم، على وفق سياسة الاحتكار التي كانت تتبعها بريطانيا على تجارة مستعمراتها. وعندما حصلت هذه الولايات على استقلالها

عن بريطانيا أغلقت الأخيرة تجارتها معها، مما دفعها للبحث عن منافذ تجارية أخرى خارج حدودها (Bemis, 1970: 56)، لهذا دعت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى حرية الملاحة في البحار مثلما اتجهوا لعقد اتفاقات تجارية مع عدد من البلدان البحرية (Sprout, 1939: 30) مثل حوض البلطيق والشرق الأوسط والبحر المتوسط لتعوض فرصها التجارية الضائعة مع بريطانيا وفرنسا وأسبانيا (Bryson, 1977: 1).

تعود بداية ظهور السفن التجارية الأميركية في البحر المتوسط إلى القرن الثامن عشر، إذ كانت (٨٠ - ١٠٠) سفينة أميركية تصل حمولتها إلى (٢٠) ألف طن تصل سنوياً إلى البحر المتوسط (ايروين، ١٩٧٦: ٤٠)، إذ إن موانئ البحر المتوسط كانت توفر سوقاً لنحو سدس الصادرات الأميركية من الحبوب والدقيق، ونحو ربع الصادرات من السمك المملح والمجفف (الدوري، ٢٠٠٦: ١٦)، فضلاً عن المشروبات الكحولية والرز وخشب الصنوبر والبلوط وشمع النحل، أما الواردات الأميركية فقد تكونت من الملح والزيت والجلد المدبوغ (الإمام، ١٩٧٩: ٦٥).

والملاحظ إن التجار الأميركيين ركزوا اهتمامهم على شحن الأفيون، ذي المردود المالي الهائل (خاطر، ١٩٧٨: ٤٢٠)، من ميناء سميرنة (أزمير) العثماني إلى ميناء كانتون، الميناء الصيني الجنوبي، وعلى الرغم من طول المسافة إلا إن الأرباح كانت طائلة ومغرية (كان التجار الأميركيون يتسلمون (٤-٥) دولارات لقاء كل دولار ينفقونه في شراء الأفيون، وقد بلغ مجمل ما كان يصدره هؤلاء التجار في مستهل القرن التاسع عشر (٥) أطنان سنوياً، انظر: نوري عبد بخيت السامرائي، "من تاريخ الوجود الأمريكي في البحر المتوسط أواخر القرن الثامن عشر وأوائل = القرن التاسع عشر) (المؤرخ العربي، ١٩٨٣: ٢٢٤).

فرضت تلك التجارة الأميركية بناء علاقات مع القوى المحلية في شمال أفريقيا، إذ كان حكامها قد فرضوا ضرائب عالية على السفن التجارية الأجنبية، وزيادة على ذلك فإن أكبر خطر هدد التجار الأميركيين كان المقاومة البحرية (سمت المصادر الأجنبية ذلك النشاط البحري "قرصنة" وحذا حذوها عدد من الكتاب بمن فيهم بعض العرب، إلا أن هذا النشاط كان يمارس من قبل الحكومات الرسمية في شمال أفريقيا، وإن ممارسيها لم يكونوا يهاجمون سفن الدول التي لها علاقات حسنة ومعاهدات مع حكوماتهم، وإنهم ملتزمون بقواعد إنسانية ودينية لا تعيرها القرصنة العادية اهتماماً. وكانت أيضاً بمثابة احتجاج بعض

السكان المحليين على فقدانهم المداخل الهامة لحياتهم في التجارة والملاحة جراء منافسة القوى الأوروبية لهم) (السامرائي، ١٩٨٩: ٢٢٦) لسكان تلك القوى (بونداريفسكي، ١٩٧٥: ٢١٣).

إن فقدان بريطانيا لمستعمراتها في أميركا الشمالية دفعها إلى رفض إعطائها الحماية للسفن الأميركية في البحر المتوسط (بعد إعلان الثورة الأميركية مباشرة، سحبت الحكومة البريطانية الوثائق التي كانت تمنحها للسفن الأميركية في البحر المتوسط، وبذلك أصبحت سفن المستعمرة البريطانية السابقة عرضة لسفن رجال البحر المغاربة) (ايروين، ١٩٧٦: ٤٣)، الأمر الذي دفع بالأميركيين للبحث عن قوى أوروبية أخرى لحماية تجارتهم البحرية فيه (كان التجار الأميركيين من ألد المنافسين للتجار البريطانيين في تجارة الأفيون، لذا إن العديد من وكلاء شركة الليفانت البريطانية ١٥٨١-١٨٢٥ غالباً ما ساعدوا رجال البحر في شمال أفريقيا في هجماتهم على السفن التجارية الأميركية بغية القضاء على التجار المنافسين) (السامرائي، ١٩٨٩: ٢٢٣-٢٢٧)، لذا اتجهوا نحو الفرنسيين، ولكن الأخيرين اثبتوا عدم قدرتهم على حماية التجارة الأميركية في البحر المتوسط، فاستقر رأي المسؤولين الأميركيين على عقد معاهدات تجارة وصداقة مع القوى الأفريقية المعنية (تكر، د ت، ١٠٦). فقرر الكونكرس الأميركي في ٧ أيار ١٧٨٤ شمول قوى شمال أفريقيا ضمن قائمة الدول التي عازمت الولايات المتحدة الأميركية عقد معاهدات تجارية معها (Vucinich, 1965: 173)، فشكلت لجنة للقيام بهذا الغرض برئاسة جون آدمز (جون آدمز ١٧٣٥-١٨٢٦): سياسي أميركي، خريج جامعة هارفرد بالقانون، أصبح احد أعضاء المؤتمر القاري الأول ١٧٧٤، عين في لجنة صياغة إعلان الاستقلال، عمل دبلوماسياً في فرنسا وهولندا وبريطانيا، وانتخب أول نائباً لرئيس للجمهورية في إدارة جورج واشنطن، وثاني رئيس أميركي (١٧٩٧-١٨٠١)) (John Adams (Encyclopedia, 2006: DVD) وعضوية كل من توماس جيفرسون (توماس جيفرسون ١٧٤٣-١٨٢٦): سياسي أميركي، خريج كلية القانون، أصبح احد أعضاء المؤتمر القاري الثاني، عين بلجنة صياغة إعلان الاستقلال، أصبح بعدها حاكم فرجينيا، عمل وزير بلاده في فرنسا، عين من قبل جورج واشنطن أول وزير خارجية أميركي (١٧٩٠-١٧٩٣)، وأصبح نائباً للرئيس جون آدمز، فاز بانتخابات عام ١٨٠٠، ليكون الرئيس الأميركي الثالث لدورتين متتاليتين، كانت أهم أعماله الرئاسية هي شراء لويزيانا وإقرار قانون منع تجارة الرقيق) (Encyclopedia, 2006: DVD) Thomas Jefferson وبنيامين فرانكلين (بنيامين فرانكلين ١٧٠٦-١٧٩٠): رجل دولة، وعالم وفيلسوف وناشر أميركي، أسس جريدة بنسلفانيا، ومخترع لطباخ فرانكلين والنظارات ثنائية البؤرة، عارض قانون الطوابع وعمل على إبطاله، أصبح احد أعضاء المؤتمر القاري الثاني، وعضواً في لجنة صياغة إعلان

الاستقلال، شارك في التفاوض لعقد معاهدة السلام مع بريطانيا، وهو عضو في لجنة صياغة الدستور الأميركي (Benjamin Franklin (Encyclopedia, 2006: DVD)، وتم رصد (٨٠) ألف دولار للقيام بهذه المهمة (Bemis, 1970: 67).

فاتجعت النية أولاً لعقد معاهدة تجارية مع سلطان المغرب في ٢٨ حزيران ١٧٨٦ (العقاد، ١٩٦٥، ٧٥) صادق الكونكرس عليها في تموز ١٧٨٧، نصت على تسليم مبلغ عشرة آلاف دولار لسلطان المغرب لقاء عدم عرقلة التجارة الأميركية (الشيخ، ١٩٧٩: ٢١٦؛ Bailey, 1925: 65)، وعلى التمثيل القنصلي بين البلدين وحماية السفن الأميركية من أي هجوم تتعرض له بالشواطئ المغربية (Hurewitz, 1965: 101).

كما تم فتح باب المفاوضات مع حكام الجزائر، لاسيما إنها كانت ذات نفوذ واسع في شمال أفريقيا في ذلك الوقت، واعتبر الأميركيون انه بالأمكان استغلال نفوذها للتأثير على تونس وطرابلس الغرب من أجل عقد معاهدات معها (السبع، ٢٠٠٦: ١١)، وبعد مفاوضات مطولة وتدخل فرنسي عقدت معاهدة تجارة وصداقة بين الطرفين في ٥ أيلول عام ١٧٩٥ (Miller, 1933: 304 - 312)، تضمنت بنوداً مالية ودبلوماسية وقضائية (خصصت الحكومة الأميركية (٨٠٠) ألف دولار من أجل عقد المعاهدة وتخليص المحتجزين، وكانت الحصيلة النهائية للمبالغ التي تم إنفاقها لعقد المعاهدة قاربت المليون دولار) (Ross, 1939: 422 - 423)، كذلك تعهد الداى بتقديم مساعدته للحكومة الأميركية من أجل تسهيل مهمة عقد المعاهدات مع قوى شمال أفريقيا الأخرى، تونس وطرابلس الغرب (السامرائي، ١٩٨٩: ٢٢٨).

وكانت طرابلس الغرب القوة الثالثة في الشمال الأفريقي التي وقعت على معاهدة تجارة وملاحة مع الولايات المتحدة الأميركية في تشرين الثاني عام ١٧٩٦ (Hurewitz, 1965: 110)، بمواد شبيهة بمعاهدة الجزائر، وتبع ذلك مفاوضات مع باي تونس تمخضت عن عقد معاهدة في ٢٨ آب عام ١٧٩٧ (Hurewitz, 1965: 101)، وقد أجريت بعض التعديلات عليها من مجلس الشيوخ الأميركي قبل إقرارها عام ١٧٩٩ (Bryson, 1977: 4). لم تكن تختلف في مضمونها عن المعاهدات السابقة التي عقدتها الحكومة الأميركية مع مراكش والجزائر وطرابلس الغرب (السبع، ٢٠٠٦: ١٢).

وهكذا يمكن القول إن الحكومة الأميركية قدمت التنازلات المالية للشمال الأفريقي جراء غياب قواه البحرية في مياه البحر المتوسط، لهذا اتجعت نية الأميركيين لتواجد أسطول حربي في شواطئه لإحكام السيطرة الاقتصادية (السامرائي، ١٩٨٩: ٢٢٨)، إذ لم تكن الحكومة الأميركية جادة في دفع مخصصات

قوى الشمال الأفريقي من الضريبة السنوية التي عدّها بعض المسؤولين الأميركيين إهانة للكبرياء الأميركي (إبراهيم، ١٩٨٢: ٩٢؛ السبع، ٢٠٠٦: ٣٣٠)، فمثلاً بنى الرئيس الأميركي جيفرسون سياسته على إن القوة وليس المال هي التي تحمي السلام في البحر المتوسط (Sprout, 1939: 56)، فأرسل أربع سفن حربية إلى شواطئ البحر المتوسط لاستعراض القوة (ايروين، ١٩٧٦: ١٤٩)، لتأكيد عدم خرق الاتفاقيات المعقودة مع قوى الشمال الأفريقي، في هذه الأثناء وجه يوسف القرملي (حكم القرمليون طرابلس الغرب منذ عام ١٧١١، عندما استغل أمد القرملي، مؤسس الأسرة القرملية، غياب حاكم طرابلس العثماني وأعلن نفسه حاكماً عليها، تمكن بعدها من إرضاء السلطان العثماني عن طريق إرسال الهدايا من أجل إقرار منصبه، واستطاع الحصول منه على فرمان سلطاني ثبته فيه في الحكم في طرابلس، على أن يكون وراثياً في أسرته، ومنحه لقب (بيار باري) (زيادة، ١٩٥٨: ١٥) (١٧٩٦-١٨٣٢) وأمره للاستيلاء على السفن التجارية الأميركية في البحر المتوسط (Bryson, 1977: 5) بسبب تأخر الحكومة الأميركية في دفع الأموال المنصوص عليها في معاهدة عام ١٧٩٦ (Bailey, 1925: 101). جرت الحرب بين الطرفين بين عامي (١٨٠٢ - ١٨٠٥)، تخللتها محاولات أميركية لإثارة صراع بين الأخوين يوسف وأحمد القرملي، عن طريق تقديم مساعدتهم للأخير ضد أخيه، وتوصل القنصل الأميركي في تونس وليم ايتون (وليم ايتون (١٧٦٤-١٨١١): ضابط ودبلوماسي أميركي، اشترك في حرب الاستقلال الأميركية، والحروب الهندية بأوهايو، عين عام ١٧٩٨ قنصلاً لبلاده في تونس) (Encyclopedia, 2006: DVD) William Eaton إلى عقد معاهدة معه في ٢٣ شباط عام ١٨٠٥، نصت على أن تلتزم الولايات المتحدة الأميركية بتقديم المساعدة العسكرية والمالية له بغية جعله حاكماً لطرابلس الغرب (السبع، ٢٠٠٦: ١٣)، وذلك بإمداده بالمال والمؤن والقوات العسكرية، لقاء تعهده بإطلاق سراح المحتجزين الأميركيين لدى يوسف القرملي، وتم تعيين ايتون قائداً للحملة التي جمعت قواتها من قبل المرتزقة في مصر (خاطر، ١٩٧٨: ٤٢٣).

وعلى الرغم من الاستعداد الواضح للحكومة الأميركية لخوض غمار الحرب، إلا أنها وجهت في ٣ آذار عام ١٨٠٥ تعليماتها إلى ممثلها في تونس بان لا يكون أحمد القرملي العائق في تحقيق الصلح إذا قبله باشا طرابلس يوسف القرملي (إبراهيم، ١٩٨٢: ٣٤٠-٣٤١). ومن الواضح أن عدم موافقة باشا طرابلس على الصلح هو الذي دفع ايتون ومن معه من قوات المرتزقة إلى مهاجمة مدينة درنة من البر بإسناد مدفعية الأسطول الأميركي من البحر، واستسلمت المدينة في ٢٧ نيسان عام ١٨٠٥ (تم تخليد مشاركة القوات المسلحة الأميركية في حملة الغزو هذه في السطور الأولى للنشيد الرسمي لمشاة البحرية

الأميركية، " من هضاب مونتسيوما إلى سواحل طرابلس، في الجو والبر والبحر، خضنا معارك الوطن" (بونداريفسكي، ١٩٧٥: ٢١٦)، وقد أثر هذا الانتصار على موقف يوسف القرملي ليوافق بعده على عقد اتفاقية الصلح مع الولايات المتحدة الأميركية في ٤ حزيران من العام نفسه، نصت على دفع الحكومة الأميركية (٦٠) ألف دولار فدية عن المحتجزين الأميركيين (Bailey, 1925: 101)، وأن تمتع عن تقديم الدعم لأحمد القرملي (Hurewitz, 1965: 157)، بدأ بعدها الأسطول بالتوجه غرباً نحو تونس، التي أُجبرت على توقيع شروط السلام تحت تأثير السفن الحربية الأميركية بعد أن نقضت تونس معاهدتها السابقة مع الولايات المتحدة الأميركية، عن طريق التعرض للسفن التجارية الأميركية في البحر المتوسط (السبع، ٢٠٠٦، ١٤).

واللافت للنظر إن تلك المعاهدات والاتفاقيات، ولاسيما منها التي وقعت بعد معارك حربية، لم تدم طويلاً فقد حاول حكام الجزائر وتونس وطرابلس الغرب التوصل منها إذ ما أن انشغل الأميركيين بالحرب مع بريطانيا (بسبب عدم التزام الولايات المتحدة الأميركية بالحياد والحظر التجاري الذي كان مفروضاً على فرنسا من قبل بريطانيا، لذلك ولغيره من الأسباب أعلنت بريطانيا الحرب على الولايات المتحدة الأميركية عام ١٨١٢، تمكنت فيها القوات البريطانية من احتلال واشنطن وإحراق البيت الأبيض، انتهت الحرب في عقد معاهدة الصلح في مدينة كينت البلجيكية في ٢٤ كانون الأول عام ١٨١٤، أقرها مجلس الشيوخ في ١٥ شباط ١٨١٥) (Beim, 1949: 36-92) (١٨١٢ - ١٨١٤) إلا وجددوا هجماتهم على السفن الأميركية (إبراهيم، ١٩٨٢: ٣٤٢)، لكن الأميركيين سرعان ما عادوا في ٢٣ شباط ١٨١٥، أي بعد إبرام معاهدة الصلح مع بريطانيا، عن طريق إرسالهم أسطولاً حربياً من بوسطن بقيادة الكومودور وليم بينبرج (١) وليم بينبرج (١٧٧٤-١٨٣٣): ضابط بحري أميركي، كان قائداً للفرقاطة الأميركية جورج واشنطن التي اعتبرت أول سفينة حربية أميركية تدخل الموانئ العثمانية، عين عام ١٨٠١ مساعداً لقائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط، أُسر أثناء العمليات العسكرية الأميركية ضد طرابلس (١٨٠٢-١٨٠٥) ومن معه على متن السفينة الأميركية "فيلادلفيا" عام ١٨٠٤ لمدة تسعة عشر شهراً، وفي عام ١٨١٩ أصبح قائداً للأسطول الأميركي في البحر المتوسط (Encyclopedia, 2006: DVD) William Bainbridge وواحد آخر من نيويورك بقيادة ستيفن ديكاتور (ستيفن ديكاتور (١٧٧٩-١٨٢٠): ضابط بحري أميركي اشتهر في حرب طرابلس وحرب الجزائر ١٨١٥، ألزم حينها داي الجزائر بتوقيع معاهدة بين البلدين أنهت بموجبها دفع الحكومة الأميركية الضرائب التي كانت تدفعها إلى حكام الجزائر)) (Stephen Decatur (Encyclopedia, 2006: DVD) اللذين استوليا حال وصولهما

السواحل الجزائرية على جميع السفن الجزائرية فيها، وفي ١٧ تموز عام ١٨١٥ تمكنت القوات البحرية الأميركية من القضاء على قوات "أمير البحر" الجزائري المعروف باسم الرئيس حميدو (هو من رؤساء البحر الجزائريين، له دور فاعل في بناء الأسطول الجزائري، حتى قدر بحارته عام ١٨١٥، ثلاثين ألف بحار) (العقاد، ١٩٦٥: ٥٠) وتم الاستيلاء على سفنه البالغ عددها (٤٦) سفينة (السامرائي، ١٩٨٩: ٢٣١)، اضطر بعدها داي الجزائر إلى توقيع معاهدة السلام مع الحكومة الأميركية في ٣٠ حزيران عام ١٨١٥ (Miller, 1933: 585 - 591)، نصت على عدم دفع الأميركيين أي ضريبة سنوية للجزائر ابتداءً من ذلك التاريخ وإعطائهم امتيازات الدولة ذات الرعاية في الجزائر. وكانت المعاهدة على درجة كبيرة من التعسف حتى إن داي الجزائر عمر أغا (١٨١٥-١٨١٧) طلب من ممثل الولايات المتحدة الأميركية أن يعطيه شهادة تفر على إنه كان مجبراً على توقيع هذه المعاهدة تحت تهديد المدافع الأميركية (شمالي، ٢٠٠٦)، وبعد التوقيع على هذه المعاهدة لم يحدث بين الولايات المتحدة الأميركية والجزائر أية حادثة تذكر، ولعل ذلك يعود إلى ازدياد تدهور الأوضاع الداخلية للجزائر، وزيادة النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة (الإمام، ١٩٧٩: ٧٦)، كما أجبرت الحكومة الأميركية عن طريق أساطيلها الحربية تونس وطرابلس الغرب على توقيع معاهدات مماثلة لما جرى مع الجزائر (Bryson, 1977: 7).

والملاحظ أيضاً أن الأسطول الأميركي بقي في البحر المتوسط بشكل دائم منذ عام ١٨٢٠ (Sprout, 1939: 95)، عن طريق إنشاء عمارة البحر المتوسط، وتم الحصول على موافقة أسبانيا من أجل استخدام ميناء ماون (جزر البليار) كقاعدة عسكرية لهذه العمارة (إبراهيم، ١٩٨٢: ٣٤٢)، وقاموا بتنظيم دوريات منتظمة في مياه البحر المتوسط، وعدّوها رمزاً لقوة الولايات المتحدة الأميركية وقدرتها فيه (السيح، ٢٠٠٦: ٢١).

وإذا كانت شواطئ الشمال الأفريقي قد جلبت اهتمام الأميركيين اقتصادياً لحد إرسال قوة بحرية دائمة فمن المؤكد إن الموانئ العثمانية حظيت باهتمام أميركي متزايد جراء تنامي الصلات التجارية بينهما.

ثانياً: بواكير العلاقات التجارية الأميركية- العثمانية:

جلبت أسواق الدولة العثمانية اهتمام التجار الأميركيين منذ نهاية القرن الثامن عشر، فتشير الدلائل إلى وجود بعض السلع العثمانية (مارس تجار بوسطن التجارة مع الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر،

وكان قسم منهم مستقرين في سميرنة، وتم عرض تين سميرنة للبيع في بوسطن مع بدايات عام ١٧٨٥، فضلاً عن سلع عثمانية أخرى مثل زيت الزيتون والجوز (Trask, 1970: 4) في بوسطن منذ عام ١٧٨٥ (لم تشر سجلات مصلحة المالية الأميركية في كشوفاتها للاستيراد والتصدير، إلى دخول سلع عثمانية إلا في عام ١٨٠٠، ولم يأت ذكرها تحت بند الدولة العثمانية، أما أجملت تحت بند من بنود تجارة الصين والهند الشرقية، وتظهر تلك الكشوفات للمرة الأولى عام ١٨٠٣ ببند مستقل عنوانه، "سلع تركيا والشرق ومصر") (Field, 1969: 113)، ويعود تأخر تطور المصالح الأميركية في الدولة العثمانية إلى حداثة التاريخ الأميركي بظهورها دولة مستقلة عن بريطانيا مع نهاية القرن الثامن عشر، والبعد الجغرافي بين البلدين وتأخر تطور المواصلات آنذاك بدرجة تسمح بالتقليل من تأثير هذا البعد، فضلاً عن الصعوبات التي واجهت التجار الأميركيين في البحر المتوسط من قبل قوى شمال أفريقيا، والسبب الأهم هو منافسة التجار الأوروبيين لاسيما التجار الفرنسيين والبريطانيين على أسواق الدولة العثمانية وعدم سماحهم بظهور منافس جديد يهدد تجارتهم معها (Sousa, 1933: 128).

بدأ الاهتمام الأميركي بالدولة العثمانية، قبل الاستقلال عن بريطانيا، متمثلاً بتجارة الأفيون، الذي يُجمع من وكلاء التجار الأميركيين في سميرنة والمناطق المجاورة لها، يشحن بعدها إلى الولايات المتحدة الأميركية ويعاد تصدير الجزء الأكبر منه إلى الصين (السامرائي، ١٩٨٩: ٢٢٥) لذلك كان ميناء سميرنة المركز التجاري الرئيس للتجارة الأميركية مع الدولة العثمانية (Bryson, 1977: 9)، ففي عام ١٨٠٥ وصل عدد السفن الأميركية التي وصلت هذا الميناء إلى ست سفن تجارية ارتفعت إلى أربع وعشرين سفينة تجارية عام ١٨٠٩، إذ بدأ تجار فيلادلفيا وبالتيمور الاهتمام بتجارة الدولة العثمانية، لاسيما تجارة الأفيون (Howard, 1976: 292).

تمثل توسع النشاط الاقتصادي الأميركي في الدولة العثمانية بتأسيس أول بيت تجاري لهم في سميرنة عام ١٨١١ (Issawi, 1984: 109)، عندما أفتتح البيت التجاري الأميركي وودامس واوفلي American Commercial House Of Woodams & Offley الذي مقره في بوسطن، أول فرع له في المدينة (Trask, 1970: 4)، وتمكن ديفيد اوفلي David Offley مدير الفرع، ونائبه جارلس رايند Charles Rhind من إدارة اكبر عملية تجارية خارجية، عندما شحنا مئة طن من الأفيون من ميناء سميرنة إلى ميناء كانتون الصيني (Morison, 1961: 225)، ولم تقتصر العمليات التجارية للبيت التجاري الأميركي على الأفيون فقط، بل امتد نطاق سفنه ليشمل نقل الصوف الخام والسجاد والصمغ

وزيت الزيتون والزبيب والجلود غير المدبوغة والأخشاب والتبغ والسكر (Issawi, 1984: 78)، فضلاً عن تصديرها المنتجات الأميركية مثل المنتجات القطنية والمشروبات الكحولية (Finnie, 1967: 32).

أثرت ظروف عدم الاستقرار التي تولدت نتيجة حروب نابليون (وهي سلسلة من الحروب البرية والبحرية جرت بين فرنسا ودول أوروبا عند اعتلاء نابليون بونابارت الحكم في فرنسا، بصورة خاصة مع بريطانيا التي انتهت بمعركة واترلو عام ١٨١٥) (Hill, 1949: 15 - 60) والحرب الأميركية البريطانية (١٨١٢-١٨١٤) على تطور وازدهار التجارة الأميركية مع الدولة العثمانية خلال هذه الحقبة، إلا أنه بعد عودة السلام مباشرة استأنفت الولايات المتحدة الأميركية علاقاتها التجارية مع الدولة العثمانية (Bryson, 1977: 17). في هذه الأثناء نُقل الميناء الرئيسي لإدارة تجارة البحر المتوسط من نيويورك إلى بوسطن، ونجح البيت التجاري البوسطني جيمس وتوماس بيركنز James & Thomas Perkins House في إدارة التجارة مع الدولة العثمانية، وانضمت في عام ١٨١٦ إلى شركة اوفلي شركة أخرى هي شركة بيركنز برنرز من بوسطن Perkins Brothers Of Boston (انضمت عام ١٨٢١ شركة لانجدون من بوسطن Langdon & Co.، و شركة اسفارينيس Issaverdens & Co. من بالتيمور إلى شركة اوفلي وبيركنز في التجارة مع الدولة العثمانية) (Finnie, 1967: 30).

انعكس نمو التجارة الأميركية مع سميرنة باحتلالها المرتبة الرابعة عام ١٨٢٠، وفي أحيان كثيرة المرتبة الثالثة بين الدول التي لها علاقة وطيدة مع سميرنة، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا والنمسا (Issawi, 1984: 109)، وهذا ما يؤكد عدد السفن الأميركية التي كانت تتاجر سنوياً مع سميرنة، فما بين عامي (١٨١١ - ١٨٢٠) كان هناك على الأقل ثلاث عشرة سفينة تجارية أميركية تصل سنوياً إلى ميناء سميرنة (Howard, 1974: 7)، وإنه لغاية عام ١٨٣٠ كانت هناك على الأقل سبع وعشرون سفينة تجارية أميركية و ثلاثمئة رجل يعملون بالتجارة بين ميناء سميرنة ومختلف الموانئ الأميركية (Sousa, 1933: 129)، كما كانت معظم تجارة الأفيون العثمانية في هذه المرحلة تحت سيطرة التجار الأميركيين (Spain, 1975: 295)، فضلاً عن إن العديد من السفن الأميركية التي تتردد على ميناء سميرنة قامت بنقل البضائع التجارية بين الموانئ العثمانية الأخرى وبريطانيا (إبراهيم، ١٩٨٢: ٩٢).

وعلى الرغم من نمو التجارة الأميركية مع الدولة العثمانية، إلا أنه كانت هناك العديد من العقبات التي أثرت في توسع التجارة بين البلدين، منها بصورة خاصة عدم وجود معاهدة تجارية بين البلدين تعمل على تسهيل العمليات التجارية بينهما إذ إن التجار الأميركيين اعتمدوا في تجارتهم مع الدولة العثمانية في

هذه الآونة على الإمتيازات التي قدمتها لهم شركة الليفانت البريطانية (احتكرت شركة الليفانت البريطانية منذ تأسيسها التجارة مع الدولة العثمانية، وحصلت على دعم الحكومة البريطانية بالكامل، وانه لأكثر من قرنين على إنشائها كان جميع الدبلوماسيين البريطانيين في الدولة العثمانية يعملون لصالح الشركة، إلا انه مع مطلع عام ١٨٢٥ تم حل الشركة عن طريق قرار صدر من البرلمان البريطاني لإفساح المجال أمام جميع التجار البريطانيين للمتاجرة بحرية مع الدولة العثمانية) (British (Hurewitz, 1965: 10-15) Levant Co. ، وكانوا خاضعين لحماية القنصلية البريطانية بشكل فعلي (Finnie, 1967: 26)، ومقابل هذه الإمتيازات التي كانت تقدمها لهم شركة الليفانت البريطانية كان على التجار الأميركيين دفع الرسوم الكمركية نفسها التي كانت مفروضة على البضائع البريطانية فضلاً عن أجور الحماية التي كانوا يدفعونها إلى القنصل البريطاني (في مقابل هذه الحماية كان التجار الأميركيون يدفعون ما معدله (١ - ١.٥٪) من قيمة البضائع الأميركية الداخلة والخارجة إلى الموانئ العثمانية وقد بلغ مجمل ما دفعه التجار الأميركيين نظير = هذه الحماية بين عامي (١٧٩٩ - ١٨١١) ما يقارب (٦٥.٥٠٠ دولار) (Bryson, 1977: 26; Koprulu, 1987: 930).

وبحلول عام ١٨١١، وجراء المنافسة التي أظهرها التجار الأميركيين في تجارة الأفيون العثماني مع شركة الليفانت البريطانية، سحبت الأخيرة الحماية والإمتيازات التي كانت تقدمها إليهم في الدولة العثمانية، مما أدى إلى رفع الحكومة العثمانية قيمة الرسوم الكمركية المفروضة على الصادرات والواردات إلى الضعف (في ثمانينيات القرن الثامن عشر أصدرت الحكومة العثمانية قراراً يلزم تجار الدول الأجنبية التي لا تخضع للإمتيازات الأجنبية، بدفع ٥٪ رسوم كمركية من قيمة البضاعة بينما كان تجار الدول التي تخضع للإمتياز وفق المعاهدات التجارية الخاصة يدفعون ٣٪ فقط رسوم كمركية عن بضائعهم) (Paullin, 1965: 57)، وقد رفض ديفيد اوفلي، مدير فرع شركة وودامز واوفلي، أن يدفع قيمة الرسوم المضاعفة، لذا استولت السلطات العثمانية على إحدى السفن التابعة لشركته في ميناء سميرنة مما دفع اوفلي للذهاب إلى اسطنبول (إبراهيم، ١٩٨٢: ٩٣)، ومن خلال علاقاته الشخصية مع بعض المسؤولين العثمانيين استطاع اوفلي مقابلة السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) حصل خلال اللقاء على اتفاق خاص بجعل الرسوم الكمركية على التجارة الأميركية على قدم المساواة مع الرسوم الكمركية المفروضة على التجارة الفرنسية، يدفع بموجبه التجار الأميركيين نسبة ٣٪ عن الصادرات العثمانية مضافاً إليها ٠.١٥٪ أخرى كخدمات (رايت، ١٩٨٧: ٥٨)، وقد استمر هذا الاتفاق ساري المفعول حتى تم أبرام معاهدة عام ١٨٣٠ بين البلدين (Field, 1969: 118)، وعلى الرغم من هذا الاتفاق الذي قام به

أوفلي إلا إن المواطنين الأميركيين كانوا مضطرين للخضوع للحماية القنصلية البريطانية، إذ بلغت مجموع المدفوعات السنوية التي دفعوها إلى القنصلية البريطانية ما يقارب (٤-٥) آلاف دولار، لذا فرض هذا الواقع على جميع المواطنين الأميركيين مطالبة حكومتهم لإقامة علاقات تجارية وقنصلية مع الدولة العثمانية لإنهاء مرحلة من التبعية للحماية البريطانية (Sousa, 1933: 129).

على ضوء ذلك تتطور العلاقات، ذكر اسم الدولة العثمانية عام ١٧٨٦ ضمن قائمة الدول التي يمكن التفاوض معها من أجل عقد معاهدات تجارية في أثناء المفاوضات التي كانت تقوم بها اللجنة الخاصة التي كلفت من قبل الكونكرس الأميركي عام ١٧٨٤ لعقد معاهدة مع الجزائر (Vucinich, 1965: 173)، كان الغرض منها استغلال نفوذ الدولة العثمانية للتأثير على الجزائر في أثناء مفاوضاتها معها لعقد المعاهدة باعتبار إن الجزائر كانت تابعة من الناحية الرسمية للدولة العثمانية (Koprulu, 1987: 927)، إلا إن اللجنة عدلت عن هذه الفكرة بسبب ارتفاع تكلفتها المادية فضلاً عن إدراك اللجنة أن السيادة العثمانية على الجزائر لم تكن إلا أمراً شكلياً، وقد خالف داي الجزائر الحكومة العثمانية أكثر من مرة حين تطلبت مصلحته التخلي عنها (إبراهيم، ١٩٨٢: ٣١٦).

إلا إن الحاجة المتزايدة لحماية المواطنين الأميركيين في الدولة العثمانية، نتيجة ازدياد أعداد التجار الأميركيين المتواجدين فيها بعد التوسع الملحوظ للتجارة الأميركية مع ميناء سميرنة العثماني، والجهود التي بذلها السفير الأميركي في لندن روفوس كوك (روفوس كوك (١٧٧٥-١٨٢٧): سياسي ودبلوماسي أمريكي، واحد أعضاء المؤتمر القاري (١٧٨٤-١٧٨٧)، ومن الأعضاء الأوائل لمجلس الشيوخ الأميركي (١٧٨٩-١٨١٣)، عمل سفيراً لبلاده في بريطانيا (١٧٩٦-١٨٠٣) و (١٨٢٥-١٨٢٦) Rufus King (Encyclopedia, 2006: DVD) بإقناع الرئيس الأميركي جون آدمز بإنشاء علاقات صداقة وتجارة مع الدولة العثمانية (Bryson, 1977: 18)، لاسيما بعد المفاوضات الاستطلاعية التي قام بها روفوس كوك عام ١٧٩٧ مع السفير العثماني في لندن في أمر عقد اتفاق تجاري بين البلدين، التي بين خلالها السفير العثماني لنظيره الأميركي مقدار الفائدة التي سوف يحصل عليها التجار الأميركيين في الدولة العثمانية بعد أبرام الاتفاق (السبع، ٢٠٠٦، ٣٠)، مما دفع الحكومة الأميركية عام ١٧٩٩ إلى الشروع في بدء مفاوضاتها مع الحكومة العثمانية من أجل عقد معاهدة تنظم أسس العلاقات التجارية والقنصلية بين البلدين، وتم تعيين وليم سميث William Smith السفير الأميركي في البرتغال ليقوم بهذه المهمة (Trask, 1970: 5)، إلا إن الوضع الدولي غير المشجع، بسبب أحداث الثورة الفرنسية

وغزو نابليون لمصر أدت إلى تخلي الحكومة الأميركية عن بعثة سمث ومن ثم فشل مهمته حتى قبل البدء بها (Howard, 1974: 7).

أبلغت أخبار سفارة سمث إلى السلطات العثمانية في ٩ تشرين الثاني عام ١٨٠٠ عن طريق الكابتن البحري الأميركي وليم بينبرج، قائد الفرقاطة الأميركية جورج واشنطن George Washington الذي اجبره داي الجزائر على حمل هدايا الداي الموجهة للسلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) في أثناء تسليم بينبرج الضريبة السنوية لداي الجزائر (على الرغم من الصلاحيات السياسية التي كان يتمتع بها داي الجزائر، إلا أن شرعيته بقيت مرهونة بإقرار السلطان العثماني لحكمه، لهذا استمر الداي بإرسال الهدايا ورسائل الولاء إلى السلطان العثماني) (Morison, 1961: 212)، التي كانت مفروضة على الحكومة الأميركية بموجب معاهدة عام ١٧٩٥ المبرمة بين البلدين (تكر، د ت، ٣٨)، وفي أثناء اللقاء الذي تم بين القبودان باشا (مسؤول شؤون البحرية) والكابتن بينبرج، أبلغه بينبرج بأن الرئيس الأميركي جون آدمز عين وزيراً للتفاوض مع الحكومة العثمانية من أجل عقد معاهدة تجارية بين البلدين، وأنه قد يصل إلى اسطنبول في غضون ستة أشهر (Field, 1969: 116)، وقد أعطى القبودان باشا رسالة إلى بينبرج من أجل تسليمها إلى وليم سميث، المزمع إرساله للتفاوض حول عقد المعاهدة، بين فيها استعداد الحكومة العثمانية لعقد معاهدة بين البلدين، وأنه سوف يقوم بتقديم الحماية إلى الوزير الأميركي في حالة وصوله إلى الدولة العثمانية من أجل بدء المفاوضات (Koprulu, 1987: 927).

وقد أسهمت هذه الزيارة غير المتوقعة للفرقاطة الأميركية، التي أثارت إعجاب المسؤولين العثمانيين لضخامتها، في جعل الولايات المتحدة الأميركية موضع اهتمام السلطات العثمانية بعد أن كانت غير معروفة سابقاً عندهم (Morison, 1961: 212).

دفع النشاط المتنامي للتجارة الأميركية مع الدولة العثمانية، الرئيس الأميركي توماس جيفرسون في نيسان عام ١٨٠٢ إلى تعيين وليم ستوارت William Stewart برتبة نائب قنصل أميركي في سميرنة (Trask, 1970: 4)، غير إن ستوارت حال وصوله إلى الدولة العثمانية تم تجاهله من قبل السلطات العثمانية بسبب عدم وجود معاهدة بين الطرفين تنص على هذا التعيين، لذا لم تكن لستوارت أي سلطة قضائية أو تمثيل رسمي للتعامل مع المسؤولين العثمانيين (Howard, 1976: 292)، مما دفع ستوارت إلى مغادرة سميرنة في تشرين الثاني عام ١٨٠٣، وتكررت محاولات الإدارة الأميركية عام ١٨٠٨ في تعيين سلون بالتيمور Sloane Baltimore للمنصب نفسه في سميرنة، إلا أنه فشل أيضاً بسبب عدم

الاعتراف به من قبل الحكومة العثمانية، كما حدث للنائب القنصلي السابق (Field, 1969: 116). ومع بدايات عام ١٨١٦ استطاع ديفيد اوفلي استغلال علاقاته الشخصية مع المسؤولين العثمانيين، وبصورة خاصة مع خسرو باشا، قائد الأسطول العثماني في سميرنة في ذلك الوقت، من الاعتراف به من قبل الحكومة العثمانية نائب قنصل أميركي شبه رسمي في سميرنة (Koprulu, 1987: 930)، تركز عمله بشكل خاص في تسهيل بعض المعاملات التجارية للتجار الأميركيين.

وكما اشرنا سابقاً فان الظروف التي ولدتها حروب نابليون في أوروبا والحرب الأميركية البريطانية، أثرت هنا أيضاً في تأجيل الحكومة الأميركية لمفاوضاتها مع الدولة العثمانية حتى عام ١٨٢٠ (Bryson, 1977: 17)، وفي ذلك العام أرسلت الحكومة الأميركية غابريال لوثر برادش G. Luther Bradish بصفة محققاً سرياً إلى اسطنبول من اجل إعداد التقارير الخاصة عن إمكانية التفاوض من اجل عقد المعاهدة مع الدولة العثمانية (عمدت الحكومة الأميركية بسبب مواقف الدول الأوروبية الراضة لعقدها معاهدة مع الدولة العثمانية، على التكتف والاحتفاظ بسرية مهمة برادش، الذي وصل إلى اسطنبول بجواز سفر مزور واسم مستعار) (بونداريفسكي، ١٩٨٥، ١٥٩). وحال وصول برادش إلى اسطنبول وقيامه بإجراء المباحثات السرية مع بعض المسؤولين العثمانيين، أرسل تقريراً مفصلاً في ٢٠ كانون الأول ١٨٢٠ إلى الخارجية الأميركية (Gordon, 1932: 8)، ذكر فيه أن التفاوض حول عقد معاهدة مع الدولة العثمانية، سيكون أمراً مرغوباً به من وجهة النظر التجارية، لان التجار الأميركيين يضطرون لدفع رسوم كمركية تبلغ ٥٪ من قيمة البضاعة، في حين إن تجار الدول الأوروبية التي لهم علاقات وثيقة مع الدولة العثمانية، بموجب معاهدات خاصة لا يدفعون سوى ٣٪ من قيمة البضاعة، وقد قدر برادش تكاليف المعاهدة بـ (٥٠) ألف دولار (Vucinich, 1965: 143)، وإنه على الرغم من أن التجارة الأميركية مع الدولة العثمانية تبلغ حوالي مليون ونصف المليون دولار سنوياً (من المؤكد أن هذا الرقم مبالغ فيه فلم تصل مجمل التجارة الأميركية إلى هذا المستوى حتى عام ١٨٣٦، عندما بدأت التجارة الأميركية بالتوسع بصورة كبيرة مع الدولة العثمانية)، إلا إنها كانت تعاني من نقص الحماية الحكومية. وقد أكد برادش في تقريره إن المسؤولين العثمانيين يشجعون إمكانية عقد اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة الأميركية لكنهم يرون الحذر وجعل المفاوضات سرية بين الطرفين لمواجهة المعارضة المتوقعة من قبل بريطانيا، إذ ذكر ما نصه :

" ابلغني الصدر الأعظم شخصياً أن بريطانيا قد قدمت احتجاجاً رسمياً هددت فيه بقطع العلاقات الرسمية وإعلان الحرب ضد الدولة العثمانية، إذا وَقَّع أي اتفاقية مع الحكومة الأميركية. وأضاف برادش

في تقريره، انه من المتوقع حدوث نفس رد الفعل من جانب كل من فرنسا والنمسا وهولندا، وإن كان بدرجة اقل" (رايت، ١٩٨٧، ٥٨-٥٩).

كانت خشية برادش من طبيعة ما يحدث مبالغاً فيها، ومع ذلك فما من شك إن الممثلين الدبلوماسيين للدول الأوروبية اظهروا فعلاً امتعاضهم من احتمال نجاح المنافسة الأميركية، وتآمر الجميع ضدها، لاسيما بريطانيا ذات المصالح الواسعة في الدولة العثمانية، والمتمثلة بحمايتها لشركة الليفانت البريطانية من منافسة التجار الأميركيين لهم، لاسيما في تجارة الأفيون (بونداريفسكي، ١٩٧٥، ١٥٩).

وعلى اثر التقرير الذي بعث به برادش، قررت الحكومة الأميركية البدء هذه المرة بخوض مباحثات رسمية مع الدولة العثمانية لعقد المعاهدة، عن طريق تعيين الكابتن البحري وليم بينبرج، الذي أصبح قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط، ليقوم بهذه المهمة، إلا إن الأوضاع التي نجمت عن أحداث الثورة اليونانية (نشبت الثورة اليونانية في نيسان ١٨٢٠ ضد السلطات العثمانية من اجل تخلص اليونانيين من الحكم العثماني، وقد استولى اليونانيون على جزيرة المورة ١٨٢٢، وقد استعان السلطان محمود الثاني بقوات محمد علي باشا والي مصر، الذي أثارت انتصارات ابنه إبراهيم باش على اليونانيين حفيظة الدول الأوروبية الكبرى (بريطانيا وروسيا وفرنسا) التي تدخلت عن طريق أسطولها المشترك في محاصرة الأسطول العثماني والمصري، وتم القضاء عليهما بصورة كاملة في معركة نافارينو ١٨٢٧، اضطر بعدها السلطان محمود الثاني إلى وقف القتال ومنح الحكم الذاتي لليونانيين، تمكن بعدها اليونانيون عام ١٨٣٢ من حصولهم على الاستقلال) (Smith, 1942: 10-76) عام ١٨٢١، أدت إلى تأجيل المفاوضات مجدداً بين البلدين، إذ كان الرأي العام والسياسي الأميركي مؤيدين للثورة اليونانية بشكل صريح (Trask, 1970: 5)، إلا إن سياسة الحكومة الأميركية المتمثلة بسياسة الرئيس جيمس مونرو (جيمس مونرو ١٧٥٨-١٨٣١): الرئيس الأميركي الخامس، خريج قانون، وحاكم لفرجينيا، وعضو مجلس الشيوخ، وسفير بلاده في فرنسا عام ١٧٩٤ وبريطانيا (١٨٠٣-١٨٠٧)، ووزيراً للخارجية (١٨١١-١٨١٧)، ووزيراً للدفاع (١٨١٤-١٨١٥)، كان من بين أهم السياسيين الأميركيين الذين كانوا يدعون إلى تطوير مبادئ السياسة الخارجية الأميركية) (James Monroe (Encyclopedia, 2006, DVD) ١٨١٧-١٨٢٥) ووزير خارجيته جون كوينسي آدمز (جون كوينسي آدمز (١٧٦٧-١٨٤٨): الابن الأكبر للرئيس جون آدمز، عين سفيراً لبلاده في هولندا (١٧٩٤) وفي روسيا (٩-١٨١١) وفي بريطانيا (١٥-١٨١٧)، وعين وزيراً للخارجية (١٧-١٨٢٥)، وفاز في انتخابات عام ١٨٢٤ ليكون الرئيس الأميركي السادس (١٨٢٥-١٨٢٩) John Quincy Adams (Encyclopedia, 2006, DVD) (١٨٢٤-١٨١٧)

تمسكت في الالتزام بسياسة الولايات المتحدة الأميركية بعدم التدخل بشؤون الدول الأخرى، لكي لا يخلق هذا الموقف ذريعة للدول الأوروبية للتدخل في شؤون أميركا الجنوبية (كان لهذا الموقف أهميته في صياغة السياسة الأميركية التي اتبعتها مع الحكومة العثمانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، لأكثر من قرن كامل).

وانسجاماً مع هذه السياسة التي اتبعتها الحكومة الأميركية رفض الرئيس جيمس مونرو الطلب المرفوع من أحد الثوار اليونان، عن طريق السفير الأميركي في لندن ريتشارد رش Richard Rush في شباط عام ١٨٢٣، والذي طالب فيه باعتراف الولايات المتحدة الأميركية بشرعية الثورة اليونانية ومد يد العون لها، إذ جاء الرد من قبل الرئيس الأميركي في ١٨ آب من العام نفسه:

"مع إن الرئيس والشعب الأميركي يتعاطفان مع قضية الحرية التي يسعى لها اليونانيون، إلا إن حكومة بلاده بحكم التزامها بمبدأ عدم التدخل، فانه ليس بالأمكان التخلي عن موقفها المحايد من القضية اليونانية" (Bryson, 1977: 1).

تمثل الموقف الرسمي الأميركي من المسألة اليونانية في خطاب الرئيس مونرو في ٢ كانون الأول عام ١٨٢٣ أمام مجلس الشيوخ، الذي تجسد في إعلان مبدأ مونرو (أكد مبدأ مونرو على عدم التدخل الأوربي في الشؤون الداخلية لدول أميركا اللاتينية، كان الغرض منه إخضاع دول أميركا اللاتينية للسيطرة والنفوذ الأميركي، (أميركا للأميركيين)) (برنكس، ١٩٥٢: ٣-١٢؛ السامرائي، ١٩٨٩: ١٣٧-١٤١)، الذي أكد من خلاله عدم تدخل الحكومة الأميركية في المسألة اليونانية، إذ جاء فيه فيما يخص المسألة:

"إن سياستنا تجاه أوربا التي تم تبنيها منذ بدء الحرب اليونانية، التي عملت على إثارة ذلك الجزء من العالم، هي عدم التدخل في الأوضاع الداخلية لأي من تلك القوى، إنها سوف تستمر ولن تتغير مطلقاً" (Earal, 1927: 35).

إلا إن هذه السياسة التي أعلن عنها بوضوح الرئيس مونرو لم تؤثر على تأييد الرأي العام الأميركي وتقديم الدعم والمساعدة لليونانيين (تمثل الموقف الشعبي الأميركي بجمع التبرعات وإرسال المتطوعين، وان حجم التبرعات وصل عام ١٨٢٧ إلى (١٠٠) ألف دولار، تطلب نقل هذه المساعدات خمس سفن تجارية، فضلاً عن تقديم (٦٠) ألف دولار أخرى في السنة التالية، كان لهذه التبرعات من الأهمية لتمكين الثوار اليونانيين من الاستمرار في المقاومة حتى تم حل المسألة اليونانية وإعطاؤهم الحكم الذاتي عام ١٨٢٧) (Bryson, 1977: 15)، على الرغم من إن التدخل الرسمي الأميركي في المسألة ظل أمراً

مرفوضاً من قبل أغلبية أعضاء الحكومة الأميركية، على أساس إن التدخل يشكل خطراً كبيراً على المصالح التجارية الأميركية النامية مع الدولة العثمانية وأنه سوف يؤدي إلى حصول عداء مع السلطان العثماني في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الأميركية تحاول عقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية (السبع، ٢٠٠٦، ٣٦). وعلى ما يبدو فإن الحكومة الأميركية أعطت الأولوية لمصالحها التجارية فيما يخص المسألة اليونانية في علاقتها مع الدولة العثمانية، إذ إن النشاط الاقتصادي يتوافق مع المصلحة العامة الأميركية (تطلبت المصلحة القومية الأميركية تأخر الاعتراف بالحكومة اليونانية حتى حصل اليونانيون على استقلالهم بشكل رسمي عام ١٨٣٢ على الرغم من التعاطف الكبير الذي شهده الشعب الأميركي والضغطات التي مارسه ضدها من أجل التدخل في المسألة، مما يعكس حرص الحكومة الأميركية على استمرار علاقتها الودية مع الدولة العثمانية وتوسيع مصالحها الاقتصادية معها. بل يعكس أيضاً تمسك الحكومة الأميركية بمبدأ مونرو) (Field, 1969: 122).

مهما يكن من أمر الموقف الأميركي من المسألة اليونانية، عازمت الحكومة الأميركية عام ١٨٢٣ على استئناف مفاوضاتها مع الدولة العثمانية من أجل عقد المعاهدة، عن طريق تكليف جورج بي انكلش (جورج بي انكلش: محامي وصحفي، فضلاً عن دراسته اللاهوت المسيحي، خدم ضابطاً في الأسطول الأميركي في البحر المتوسط، ثم استقال وذهب إلى مصر والتحق بجيش محمد علي باشا، شارك ما بين ١٨٢٠-١٨٢٤) مع إسماعيل باشا في جيش محمد علي إبان حملته على السودان، وقد اعتنق انكلش الإسلام وتسمى باسم (محمد أفندي)، عاد بعدها إلى بلاده) (Stookey, 1975: 24) George P. English بالتحري عن إمكانية إكمال المفاوضات لعقد المعاهدة التجارية مع الدولة العثمانية بصورة ناجحة (Gordon, 1932: 9). وفي تقريره الذي أرسله إلى حكومته بعد وصوله إلى اسطنبول، أكد أن معارضة القوى الأوروبية هي التي حالت دون نجاح المحاولات السابقة للاقترب من الدولة العثمانية، واقترح انكلش لمواجهة هذا الأمر إجراء المفاوضات بصورة سرية بين قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط، وقائد الأسطول العثماني (القبودان باشا) من أجل عقد المعاهدة بين البلدين (Vucinich, 1965: 173).

وفي عام ١٨٢٤ بدأت الحكومة الأميركية بإتباع سياسة أكثر فاعلية تجاه الدولة العثمانية من أجل التمهيد لعقد المعاهدة عن طريق إقرار تعيين التاجر الأميركي ديفيد اوفلي وكيل قنصل الولايات المتحدة الأميركية في سميرنة (السوداني، ٢٠٠٢، ١٧)، الذي أدى دوراً كبيراً في تسهيل نشاط التجار الأميركيين

في الدولة العثمانية حتى قبل أن تعينه الحكومة الأميركية بمنصب القنصل الأميركي فيها بصورة رسمية (Kurat, 1959: 9).

وبناءً على توصية انكلش تم تفويض الأميرال جون رودريجز (قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط الذي خلف بينبرج على منصبه في تلك السنة) John Rodreges عام ١٨٢٥ بالتفاوض سراً مع المسؤولين العثمانيين (Finnie, 1967: 55)، وكانت التعليمات الصادرة إليه من قبل الخارجية الأميركية، هي التفاوض سراً مع المسؤولين العثمانيين بشأن منح الحق للتجار الأميركيين لممارسة تجارتهم بكل حرية في الموانئ العثمانية، والتمثيل القنصلي بين البلدين، وضمان حرية مرور السفن التجارية الأميركية عبر الدردنيل (Gordon, 1932: 9). وفي بداية تموز من عام ١٨٢٦ التقى رودريجز بالقبودان خسرو باشا في عرض البحر المتوسط، وفي أثناء اللقاء الذي تم بين الطرفين أُجّلت المفاوضات جراء تطور الأوضاع التي شهدتها الساحة العثمانية بسبب أحداث الثورة اليونانية (Koprulu, 1987: 931)، الذي يمكن أن يعزى أيضاً إلى الدور الذي قام به الدبلوماسيون البريطانيون في تحفيز الحكومة العثمانية على عدم عقد المعاهدة مع الأميركيين، عن طريق إظهارهم للحكومة العثمانية المساعدات التي كان يقوم بتقديمها الأميركيون إلى الثوار اليونانيين (إبراهيم، ١٩٨٢: ٩٤)، مما اضطر القنصل الأميركي ديفيد اوفلي إلى شرح سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية لدى المسؤولين العثمانيين القائمة على عدم التدخل، كما أكد اوفلي على أن تفرق الحكومة العثمانية بين ما يقوم به الأفراد وما تفعله الحكومة الأميركية (Field, 1969: 135). وعلى الرغم من اللفتة التي أظهرتها الحكومة الأميركية لعقد المعاهدة التجارية مع الدولة العثمانية، إلا إن الحكومة العثمانية لم تكن بالجدية التي كانت عليها الحكومة الأميركية (Kurat, 1959: 17)، بسبب عدم حاجة العثمانيين في هذه المرحلة إلى الاتصالات الرسمية مع الولايات المتحدة الأميركية لاسيما وأن سفنهم لم تكن في اتصال معها، وأن مواطنيها من الأصل اليوناني قاموا بأغلب الصفقات التي كانت تجري بين البلدين في الموانئ العثمانية (Grabill, 1971: 36)، الأمر الذي يفسر فشل جميع المحاولات السابقة لعقد المعاهدة مع الحكومة الأميركية، إلا إن الأحداث السياسية التالية دفعت الدولة العثمانية إلى تغيير موقفها من عقد المعاهدة مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي تمثل في تحطم الأسطول العثماني والمصري بالكامل على يد الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) في معركة نافارين عام ١٨٢٧ (اوسمي والجهماني، ٢٠٠٠: ٨)، مما دفع الدولة العثمانية إلى البحث عن حليف جديد لها يعينها على بناء أسطولها المدمر في المعركة (الغالي، ٢٠٠٢: ٥٥). ولهذا السبب اتجهت أنظار الدولة العثمانية نحو الولايات المتحدة الأميركية، لاسيما وأنها ليس لها أطماع سياسية في الدولة العثمانية، فضلاً

عن السمعة التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية بين المسؤولين العثمانيين، في براعتها في الهندسة البحرية التي اشتهرت بها منذ وصول سفينة بينبرج عام ١٨٠٠ (Grabill, 1971: 37)، لذلك ارتأت الحكومة العثمانية الحصول على المساعدات الأمريكية في بناء أسطولها البحري (Field, 1969: 147). وقد اعتقد المسؤولون العثمانيون بأن عقد معاهدة رسمية بين البلدين سوف يتيح لهم الحصول على السفن الحربية الأمريكية من قبل بنائي السفن الأمريكيين (Howard, 1976: 294)، لذا كشف القوبودان خسرو باشا في ١١ تشرين الثاني عام ١٨٢٧ إلى وكيل القنصل الأمريكي في سميرنة ديفيد اوفلي أن الوقت قد حان للبدء بالمفاوضات بين البلدين من أجل عقد المعاهدة، إلا إن ديفيد اوفلي اعتذر لخسرو باشا من أنه لا يملك الصلاحيات الكافية للقيام بهذه المهمة، وعلى هذا الأساس وفي شباط عام ١٨٢٨ دعت الحكومة العثمانية بصورة رسمية ديفيد اوفلي لمفاتيحة حكومته من أجل إرسال ممثل أمريكي للقيام بالمفاوضات (Koprulu, 1987: 931).

وفي ٢١ تموز من العام نفسه بعث الرئيس الأمريكي جون كوينسي آدمز الضابط البحري وليم كرين William Crane قائد الأسطول الأمريكي الجديد للبحر المتوسط، إضافة إلى ديفيد اوفلي للقيام بمهمة التفاوض مع الحكومة العثمانية لعقد المعاهدة (السبع، ٢٠٠٦: ٣٧). وفي كانون الأول ١٨٢٨ وصل كرين واوفلي إلى اسطنبول، وحال وصولهما بدأت المفاوضات مع المسؤولين العثمانيين، إلا إنها لم تسفر عن أي نتيجة تذكر بسبب إصرار الرئيس أفندي، احد موظفي الشؤون الخارجية العثماني، الذي كان يقوم بالمفاوضات مع الممثلين الأمريكيين، على أن تقوم الحكومة الأمريكية ببناء بعض السفن الحربية للدولة العثمانية نظير موافقتها على عقد المعاهدة (Finnie, 1967: 57)، وقد رفض الجانب الأمريكي الموافقة على الطلب العثماني، لأنهم لم يكونوا مخولين للقيام بمثل هذا الأمر، كذلك اعترض الممثلون الأمريكيون على المطلب العثماني الرامي إلى دفع التجار الأمريكيين ٥٪ رسوماً كمركية من قيمة البضائع الداخلة إلى الموانئ العثمانية، في حين إن التجار الأوروبيين لا يدفعون مقابلها سوى ٣٪ من قيمة البضاعة، وقد اقترح المفاوضون العثمانيون تخفيض النسبة إلى ٣.٥٪ عن قيمة البضاعة، إلا إن اوفلي أصر على المساواة التامة مع بقية تجار الدول الأوروبية (إبراهيم، ١٩٨٢: ٩٦)، لذا أرسل المفاوضون الأمريكيون في ١٧ آذار عام ١٨٢٩ برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ابغوها بعدم إمكانية عقد المعاهدة في ظل التعليمات الصادرة إليهم (Gordon, 1932: 10). لذا توقفت المفاوضات بين الجانبين عند هذا الحد، ولم تتجح الحكومة الأمريكية بعقد المعاهدة إلا في ٧ أيار عام ١٨٣٠.

ثالثاً. النشاط التبشيري الأمريكي في الدولة العثمانية:

مع بدايات القرن التاسع عشر بدأ أهم مجال من مجالات النشاط الأمريكي في الدولة العثمانية، وهو النشاط التبشيري، والذي جاء متأخراً إذا ما قورن بالنشاط الفرنسي أو الروسي في هذا المجال.

بعد حركة الإحياء الديني التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهايات القرن الثامن عشر، تم تأسيس العديد من الجمعيات الدينية المحلية، كان الغرض منها هو نشر العقيدة البروتستانتية (البروتستانتية: حركة دينية نشأت عن حركة الإصلاح ومبادئها، وتنطوي البروتستانتية على أفكار تحررية في الأمور الدنيوية والدينية، وكذلك في إعطاء الفرد حرية التقدير والحكم على الأمور، وفي التسامح الديني، وهذا مضاد للتقليد وللسلطة الدينية. وروح البروتستانتية هي في مسؤولية الفرد تجاه الله وحده وليس تجاه الكنيسة. ويستعمل البروتستانت في صلواتهم "التوراة"، على عكس جميع الطوائف المسيحية الأخرى التي تستعمل العهد الجديد، ويعتق ٦٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية البروتستانتية، ويشتق منها عدة طوائف منهم الانجيلكان والمشيخان والسبتيون) (الموسوعة العربية الميسرة، ١٩٨٧: ٣٥٧؛ غلمية، ١٩٨١: ١٥٦) في الغرب الأمريكي، ومن أجل هذا الغرض تم إعداد المبشرين من قبل مختلف الكنائس الأمريكية البروتستانتية، لاسيما من قبل الكنيسة المشيخية (الكنيسة المشيخية أو المشيخانية: طائفة دينية بروتستانتية ذات نظام كنسي تركز السلطة فيه على سلسلة مجالس من الشيوخ العلمانيين ورجال الدين، وهو وسط بين النظام الكنسي الجمهوري، الذي يستند في إدارة شؤون الكنيسة على الشيوخ العلمانيين، والنظام الأسقفي، الذي يستند في إدارة شؤون الكنيسة على رجال الدين، إذ يدير الشيوخ شؤون الكنيسة الروحية، بينما يهتم الأمناء بالأمور الزمنية. ومجلس الطائفة يسمى مجعماً، يليه السندوس، أما المجمع الأعلى فهو المرجع الأعلى في هذا التنظيم، وله سلطة الإشراف على الطائفة، ورئيس المجمع هو المدير العام. والكنيسة المشيخية وريثة النظم الكلفنية في العقيدة والنظام) (الموسوعة العربية الميسرة، ١٩٨٧: ١٧٠٦) Presbyterian Church من أجل إرسالهم إلى الهنود القاطنين في النصف الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما اخذ الحماس الديني يتصاعد بشكل لم يسبق له مثيل، إذ إن هذا الهدف المحدود في نشر المسيحية بين الهنود في الغرب الأمريكي توسع إلى هدف أكبر في نشر البروتستانتية في جميع أنحاء العالم ليس فقط بين غير المسيحيين، لكن أيضاً لملايين المسيحيين من الكنائس غير البروتستانتية (Stookey, 1976: 354).

وعلى أثر هذه الحماسة الدينية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء المجلس الأمريكي للإرساليات الخارجية (A.B.C.F.M) في بوسطن عام ١٨١٠م (ضم المجلس مختلف الأعضاء من الجمعيات الدينية والشخصيات السياسية والكنائس الأمريكية كان من أبرزها الكنيسة المشيخية والكنيسة الإصلاحية الهولندية والاتحاد العام لماساتشوستس، وقد كان المجلس ممول من قبل الحكومة الأمريكية، صندوق الحضارة، مبالغ المواطنين، وقد تحول المجلس بعد تأسيسه إلى قوة اقتصادية وصيرفية، وأصبح له جهاز إداري كفوء كان يقوم بتنظيم الدورات والمؤتمرات السنوية للمبشرين الأمريكيين، لمزيد من التفاصيل حول هذه الجمعيات الدينية وحركة الأحياء الديني الأمريكي (<http://microformguides.gale.com/Data/Introductions/30410FM.htm>)، الذي كان أول منظمة أمريكية تخص هيئة للمبشرين في الولايات المتحدة الأمريكية كان الغرض منها تولي مسؤولية الإشراف على البعثات التبشيرية الخارجية (Grabill, 1971: 4)، وتم تعيين القس صاموئيل ورستر Samuel Worcester أول سكرتير للمجلس، واخذ المجلس الأمريكي أول نشاطه العملي عن طريق جمع التبرعات من أجل تحقيق أهدافه (Stokey, 1975: 9)، وقد اعتمد المجلس في بداية تأسيسه بصورة كبيرة على جمعية المبشرين البريطانية (أرسلت الجمعية وليم جويت William Jowett إلى مالطا، كأول مبشر بروتستانتي إلى منطقة البحر المتوسط، كانت مهمته نشر البروتستانتية بين اليهود والمسلمين، فضلاً عن جمع المعلومات عن المنطقة وسكانها، وقد جعلت منه هذه التجربة الدليل والخبير للإرساليات التبشيرية التي تبعث لأراضي البحر المتوسط، وقد عزم المجلس الأمريكي الاستعانة به في أثناء إرسال مبشره إلى المنطقة) (C.M.S (Tibawi, 1966: 11) في التحريات والنصيحة، وحتى الدعم المادي، فضلاً عن اعتماده بصورة عامة على جمعية يهود لندن (جمعية يهود لندن: هي جمعية تبشيرية بروتستانتية تأسست في لندن عام ١٧٩٦، كانت تهدف إلى تشجيع اليهود لاعتناق المسيحية، وقد انتقل معظم أعضاء هذه الجمعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفتحوا فرعاً للجمعية فيها) (Shaw, 1937: 21) London Jews Society L.J.S في مساعدته في أعماله (Finnie, 1967: 114).

أرسل المجلس عام ١٨١٣ أول مجموعة من مبشره إلى الهند، لاسيما بعد أن لمس النجاح الذي حققه المبشرون البريطانيون فيها، إذ كانت مختلف الجمعيات التبشيرية في لندن تقوم بإصدار التقارير السنوية عن أعمالهم، فضلاً عن النشرات الشهرية دعائية من أجل قضيتهم، والتي أسهمت في تشجيع الجمعيات التبشيرية الأمريكية لإرسال مبشرها إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية (Elsbrece, 1928: 192).

وفي عام ١٨١٨ عزم المجلس الأميركي للإرساليات الخارجية على توسيع مجال نشاطه ليشمل الشرق الأدنى، عن طريق الإعداد لإرسال مبشريه إلى القدس، التي تتميز بقدسيته لدى أبناء الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية)، بوصفها ارض الإنجيل، ولاتخاذها قاعدة للتوسع في نشر البروتستانتية في المنطقة (Koprulu, 1987: 936)، إذ تم اختيار كل من ليفي بارسونز (ليفي بارسونز (١٧٩٨-١٨٢٢): ولد في بوسطن وتطوع للعمل التبشيري مع الكنيسة المشيخية تحت إشراف المجلس الأميركي للإرساليات الخارجية، كرس حياته بعدها للعمل التبشيري في الدولة العثمانية (Wilson&others, 2001) وLevi Parsons (بلني فسك (بلني فسك (١٨٠٠-١٨٢٥): ولد في بوسطن من عائلة ثرية، انضم للمجلس الأميركي للإرساليات الخارجية الذي أرسله إلى الدولة العثمانية للقيام بالعمل التبشيري، أشرف على عمل بعثة القدس بعد وفاة ليفي بارسونز عام ١٨٢٢، توفي على يد بعض قطاع الطرق في بيروت) (Pliny Fisk (Encyclopedia, 2001) من الكنيسة المشيخية (Erhan, 2001: 316)، ومن الملاحظ إن أسباب اختيار المجلس لبارسونز يعود لاعتبارات عديدة، أولها أن هذا الرجل فضلاً عن كونه خريج معهد أندوفر اللاهوتي، فإنه كان ملماً بالدراسات الشرقية، ولم يكن كذلك زميله في البعثة بلني فسك اقل منه دراية ومعرفة في الثقافات الدينية للمنطقة، إذ انه فضلاً عن كونه خريج المعهد اللاهوتي نفسه، فإنه كان ملماً أيضاً بالدراسات الشرقية، كان الهدف الرئيس من البعثة هو نشر البروتستانتية بين اليهود والمسلمين (Stokey, 1976: 354). وقد أمضى فسك وبارسونز عاماً كاملاً يجوبان الولايات المتحدة الأميركية من اجل جمع التبرعات اللازمة لتمويل رحلتهما إلى الدولة العثمانية (Shaw, 1937: 30).

كانت التعليمات الصادرة للمبشرين من قبل سكرتير المجلس وستر إلى فسك وبارسونز هو التوجه نحو مالطا، والاستفادة من خبرات الجمعيات البروتستانتية المقيمة فيها، والاتصال بوليم جويت، عضو جمعية المبشرين البريطانية، ومن ثم التوجه نحو سميرنة والاتصال بأحد أفراد القنصلية البريطانية، وهو وليم سون William Son ويجب أن يكون اهتمامها منصّباً نحو تعلم اللغات المحلية (Tibawi, 20: 1966)، لاسيما العربية والعثمانية والإيطالية واليونانية والعبرية، والقيام بجولات استطلاعية من اجل جمع اكبر قدر من المعلومات عن المنطقة وسكانها، فضلاً عن استهلال نشاطهم التبشيري، عن طريق نشر الإنجيل والكراسات الدينية باللغات المحلية، فضلاً عن رصد الصعوبات التي سوف تصاحب إنشاء المحطة التبشيرية في القدس، والتأكيد على عدم المساس بالقوانين المحلية لتلك المناطق، والتوجه بشكل فردي في ممارسة نشاطهم التبشيري في المنطقة (Grabill, 1971: 6)، وقد أكد سكرتير المجلس وستر

إلى المبشرين أن بعثهم ما هي إلا مقدمة لإقامة نظام أوسع للتبشير يغطي جميع أرجاء الدولة العثمانية (خاطر، ١٩٧٨: ٤٣٢).

بدأت أول خطوة في أهم نشاط أميركي في الدولة العثمانية، عندما أبحر فسك وبارسونز في ٣ تشرين الثاني عام ١٨١٩ من ميناء بوسطن متوجهين نحو مالطا التي وصلوها في ٢٣ كانون الأول ١٨١٩ (Trask, 1970: 4)، التقوا فيها بوليم جويت الذي زودهم بعدها بالتعليمات اللازمة لمواصلة عملهم التبشيري في الدولة العثمانية، ونسخ من الإنجيل والكراسات الدينية المترجمة باللغات المحلية، التي منحها لهم مختلف الجمعيات البروتستانتية البريطانية الموجودة في مالطا (Boztemur, 2005: 45)، أكمل بعدها المبشران رحلتها إلى سميرنة، وفور وصولهما إلى المدينة في ١٥ كانون الأول عام ١٨٢٠ (Trask, 1970: 4) تم اتخاذها أول مركز تبشيري لهما في الدولة العثمانية أرسيا فيها الدعائم التي مهدت لقدم المزيد من الإرساليات التبشيرية الأميركية إلى الدولة العثمانية (Sousa, 1933: 140).

استهل فسك وبارسونز نشاطهما التبشيري عن طريق القيام بالعديد من الجولات الاستطلاعية في أراضي الدولة العثمانية، وزعوا خلالها كتب الإنجيل والكراسات الدينية، فضلاً عن بدء تعلم اللغة اليونانية في سميرنة التي قضوا فيها ستة أشهر لتحقيق هذا الأمر (Stokey, 1976: 355). وقد اعتمد فسك وبارسونز إبان وجودهما في سميرنة على حماية الفنصل البريطاني في سميرنة بيتر ابوت Peter Abbott فبغيا العلاقات الرسمية الأميركية-العثمانية حتى عام ١٨٣٠ اعتمد المبشرون كما هو الحال مع التجار الأميركيين في الدولة العثمانية على حماية الفنصلية البريطانية، إذ قام بيتر ابوت بتزويد فسك وبارسونز الأوراق الرسمية التي أتاحت لهما حرية التنقل بين الأراضي العثمانية (خضير، ٢٠٠١: ٤٧).

تبعاً لذلك أبحر بارسونز وحده في ٥ كانون الأول عام ١٨٢٠ على متن إحدى السفن اليونانية المتوجهة إلى يافا، في طريقه للتوجه نحو القدس التي وصلها في ١٧ شباط ١٨٢١ (Erhan, 2001: 88)، الذي اعتبر أول مبشر أمريكي يصل القدس، قضى فيها ثمانين يوماً التقى خلالها بالعديد من الشخصيات الدينية من رجال الدين اليهود والأرثوذكس، فضلاً عن توزيعه العديد من نسخ الإنجيل باللغات المحلية (Shaw, 1937: 34). أدرك بارسونز بعدها أن القدس كانت مغلقة أمام الأميركيين، وحتى لأصحاب الدول ذات التمثيل الدبلوماسي، إذ كان للقدس وضع خاص مقارنة بسائر المدن العثمانية، بوصفها ثالث مدينة مقدسة في الإسلام، كانت مغلقة أمام جميع الأجانب، باستثناء القيمين عليها من رجال الدين، وحراس الأماكن المقدسة، ولم يكن يسمح لأي أجنبي الاستقرار فيها، إلا للحجاج والسياح

ولأوقات محددة في السنة، ولم تكن السلطات العثمانية وحدها لا تقبل بأي توسع من قبل مجموعات أجنبية جديدة في المدينة، بل أيضاً رجال الدين المحليين فيها (Tibawi, 1966: 17).

بعد الجولة الاستطلاعية التي قام بها بارسونز في القدس عاد بعدها إلى سميرنة ومن ثم قام بجولة إلى مصر وقبرص ومالطا، وعزز التنقل بين هذه المناطق لدى بارسونز فكرة أن القدس هي أفضل من سميرنة لتكون المحطة الرئيسية للبعثة، أو على الأقل أهم محطة من محطاتها، وذلك للدور الذي تؤديه المدينة جراء توافد أعداد كبيرة من الحجاج والسياح، مما يتيح فرص كبيرة للمبشرين في ممارسة نشاطهم التبشيري بينهم على أتم وجه (Grabill, 1971: 6).

قرر بارسونز بعد الجولة الاستطلاعية التي قام بها في المنطقة، الذهاب مع فسك إلى مكان دافئ في فصل الشتاء، بسبب سوء حالة بارسونز الصحية، لذا ذهب الاثنان في كانون الثاني عام ١٨٢٢ إلى الإسكندرية في مصر، وبعد شهر من الرحلة توفي بارسونز فيها، وقد أدت الظروف السائدة نتيجة الفوضى التي رافقت أحداث الثورة اليونانية، بتوجه فسك نحو مالطا، وليس سميرنة بسبب الأحداث، لكون مالطا هي أول محطة للمبشرين الأميركيين، وكذلك وجود الحماية البريطانية، وأنها مقر البعثات التبشيرية البروتستانتية البريطانية في المنطقة (Stokey, 1976: 356).

حال وصول فسك إلى مالطا في نيسان عام ١٨٢٢، وجد دانيال تمبل Daniel Templ مع آلة طباعة صغيرة أرسلت من بوسطن من قبل المجلس الأميركي للإرساليات (Erhan, 2001: 87)، عزز بعدها المجلس الأميركي بعثة القدس بإرسال جوناك كنگ Jonas King الذي كان قد درس العربية في باريس، ووليم كوديل (وليم كوديل (١٧٩٢-١٨٦٧): مبشر أميركي، خريج معهد أندوفر اللاهوتي، انضم عام ١٨٢٢ إلى المجلس الأميركي للإرساليات الخارجية للعمل في الدولة العثمانية، ذهب عام ١٨٣١ إلى اسطنبول التي أسس بها بعثة الأرمن، كرس حياته لترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الأرمنو-عثمانية، وقد اكمل ترجمة العهد القديم ١٨٤١ والعهد الجديد ١٨٤٣ واستمر العمل به وتفتيحه حتى عام ١٨٦٣، عاد بعدها عام ١٨٦٥ إلى الولايات المتحدة الأمريكية (William Goodell (Encyclopedia, 2001) وايساك بيرد Issac Bird وجميعهم خريجون معهد أندوفر اللاهوتي، الذين وصلوا مع زوجاتهم إلى مالطا في بداية كانون الثاني عام ١٨٢٣ (Sousa, 1933: 140)، من أجل توجيههم إلى القدس، قضى فيها بيرد وكوديل تسعة أشهر في تعلم اللغة الإيطالية للاستفادة منها في عملهم التبشيري (Field, 1969: 94).

وفي كانون الثاني عام ١٨٢٣ ذهب فسك مع كذك إلى مصر وفلسطين، ومن ثم ذهباً بعدها إلى شمال لبنان قبل موسم الحر (Polk, 1975: 92)، التقيا خلال ذلك بأحد المبشرين البروتستانت التابعين لجمعية يهود لندن وهو لويس وي (كان الغرض الرئيس لبعثه لويس وي هو البحث عن أماكن إقامة مركز تبشيري في القدس، الذي اتخذ من جبل لبنان مقراً للاستراحة في أثناء موسم الحر. لمزيد من التفاصيل حول البعثة ونشاط جمعية يهود لندن في الدولة العثمانية) (Tibawi, 1961: 10-24) Lewes Way الذي أقام داراً للاستراحة في عنطورا بجبل لبنان وأصبح مركزاً لتجمع المبشرين البروتستانت في المدينة، وفي أثناء اللقاء الذي تم بين لويس وي وفسك وكذك، اتفق الطرفان على تنسيق الجهود بين الطرفين لممارسة نشاطهم التبشيري، انصرف بعدها فسك وكذك لتعلم اللغة العربية، وقد وجه فسك، مسؤول البعثة، التعليمات إلى بيرد وكوديل الموجودين في مالطا للتوجه نحو بيروت، وحال وصولهما في ١٦ تشرين الثاني عام ١٨٢٣ تحول بيرد إلى تعلم اللغة العربية وكوديل إلى اللغة الأرمنية (Erhan, 2001: 88).

عزمت البعثة على اختيار بيروت مقراً رئيساً للبعثة بسبب إن سميمنة لم تكن أمينة بسبب اضطرابات الثورة اليونانية (السوداني، ٢٠٠٢، ٢٩)، وإن القدس كانت مقيدة لان تكون مقراً دائماً، وإن وجود القنصل البريطاني في بيروت (Grabill, 1971: 6)، وموقع المدينة الجغرافي المتميز البحري والبري، فضلاً عن بعدها عن السيطرة المركزية العثمانية (Finnie, 1967: 191)، وتواجد أعداد كبيرة من السكان المسيحيين فيها، كل ذلك جعلها مفضلة لعمل المبشرين الأميركيين (Fisher, 1953: 4)، لذا أصبحت في السادس من كانون الأول ١٨٢٣ المقر الرئيسي للبعثة، مثلما بقيت القدس مقراً غير دائم يتردد عليه المبشرون بين الحين والآخر (Kortepeter, 1991: 242). ومما يؤشر من خلال الصفحات السابقة إن الوجود التجاري وحتى التبشيري ابتداءً في موانئ حوض البحر المتوسط في الأغلب الأعم.

بعد تأسيس مقر البعثة في بيروت، استهل المبشرون الأميركيون نشاطهم التبشيري عن طريق القيام بجولات في المنطقة، وفي أثناء الجولة التي قام بها فسك وبيرد في القدس عام ١٨٢٤ ألفت السلطات المحلية القبض عليهما في أثناء توزيعهما الإنجيل المترجم باللغات الشرقية بين بعض الحجاج الأرمن الموجودين في القدس، بتهمة الإخلال بالأمن العام لمخالفتهم القوانين العثمانية، إذ كانت الحكومة العثمانية قد أصدرت مرسوماً في العام نفسه حرمت فيه توزيع الكتاب المقدس المترجم باللغة العربية والعثمانية المطبوع في أوروبا (Stokey, 1976: 356). وقد نسب المبشرون الأميركيون الإجراء الذي قامت به الحكومة العثمانية إلى تحريض البطريرك الماروني (الموارنة كاثوليك لبنان ويتبعون الكنيسة

الفرنسية، وقد ارتبط المارونيون بجبل لبنان منذ مدة طويلة، وإنهم كانوا تحت سلطة البابا منذ القرن السادس عشر، والحماية الفرنسية منذ القرن السابع عشر، وبسبب أعدادهم وتاريخهم أدعو بسيادتهم السياسية على جبل لبنان) (بتكوفتش، ١٨٨٥)، الذي وجه منذ عام ١٨٢٣ لعناته لإتباعه ضد أي شخص من أبناء كنيسته يتعامل بالنسخة البروتستانتية من الكتاب المقدس التي كان يوزعها المبشرون الأميركيون بينهم، أو يقوم بأي اتصال معهم (Tibawi, 1966: 20). لذا هرع نائب القنصل البريطاني في يافا جون ماهوني John Mahoney من اجل إطلاق سراحهما، عن طريق الاتصال بالمسؤولين العثمانيين، وقد ادعى جون ماهوني بان الشخصين هما من أتباع الملة البريطانية، وبأنهما يحملان وثائق سفر قانونية، وانهما قد مارسا عمليهما في حدود القانون بين نظرائهم من المسيحيين، بعدها تم إخلاء سبيلهما (Anderson, 1925: 40).

ومن خلال الجهود التي بذلها كوديل في تعلم اللغة الأرمنية، قام بكسب بعض رجال الدين الأرمن إلى البعثة، أمثال الأسقف دايونس كاربت، وغريغوري ورتبت، اللذين عينهما كوديل معلمين للغة الأرمنية لرجال البعثة ومترجميها، تمكن من خلالهم البدء بأوسع نشاط تبشيري أميركي بين الأرمن (Erhan, 2001: 88). طالب بعدها المبشرون الأميركيون من المجلس الأميركي للإرساليات الخارجية في بوسطن توسيع نشاط البعثة عن طريق إرسال أكبر عدد من المبشرين، بضمنهم طبيب يسهل عمل البعثة، فضلاً عن إرسال آلة طباعة تضم الحروف العربية للاستفادة منها في طبع الكراسات الدينية باللغة العربية والارمنية والعثمانية (Tibawi, 1961: 34).

استغل المبشرون الأميركيون بعد إقامة مقر البعثة في بيروت، حاجة سكان المنطقة إلى تعلم اللغات الأجنبية للاستفادة منها في الوظائف القنصلية والتجارية، لذا شرعوا بممارسة بعض الأنشطة التعليمية في مقر القنصلية البريطانية في بيروت، في اللغة الإنكليزية (Erhan, 2001: 88)، بدأ بعدها كوديل بتعليم سبعة أولاد محليين اللغة الإيطالية، التي تعلمها وبيرد في السابق عند وصولهما مالطا، في مقر البعثة في عنطورا بمساعدة بعض المساعدين المحليين الذين استعانت بهم البعثة بتعيينهم مترجمين لها. وفي ٢٤ تموز عام ١٨٢٤ دفع توسع نشاط البعثة التعليمي إلى افتتاح أول مدرسة رسمية للمبشرين الأميركيين في الدولة العثمانية في عينتاب، في بناية أوسع لكي تتسع لعوائل المدرسين والخمسين طالباً الذين كانوا مسجلين في هذه المدرسة (Tibawi, 1961: 33).

ومدارس شبيهة لها تم افتتاحها في بيروت والمناطق المجاورة لها مارس المبشرون الأميركيون من خلالها الوعظ في الداخل إلى الطلاب، والأهالي من الخارج، ومن خلال هذه المدارس أيضاً وزع المبشرون نسخاً عديدة من الكتاب المقدس والكراسات الدينية، وتم استخدام العهد الجديد كتاباً منهجياً للتدريس به في المدرسة (Grabill, 1971: 7)، وقد كان هناك إقبالاً كبيراً على المدرسة التي أقامها المبشرون في عينتاب، من قبل السكان المحليين، الذي انعكس من خلال زيادة أعداد طلابها إلى المئة طالب، وثلاثة معلمين محليين (خضير، ٢٠٠١، ٥٠).

أثار نشاط المبشرين الأميركيين التعليمي بين أبناء الطائفة الأرثوذكسية في بيروت البطريرك الأرثوذكسي، مما دفعه إلى إصدار اللعنات التي تحرم على الأطفال التابعين لكنيسته حضور مدارس المبشرين الأميركيين أو التعامل مع نسخ الكتاب المقدس الذي يقوم المبشرون بتوزيعه، مما دفع الكثير من العوائل الأرثوذكسية بإبعاد أطفالهم عن المدرسة، وعلى الرغم من ذلك واصلت المدرسة نشاطها حتى بعد أن فقدت نصف عدد طلابها الأصليين (Tibawi, 1961: 33). وفي عام ١٨٢٦ كانت هناك بداية ضعيفة من قبل كوديل لفتح مدرسة للأطفال اليهود في بيروت، غير إنها لم تستمر سوى يومين فقط، إذ قام بعض المتشددین من أتباع الديانة اليهودية بالاعتداء على المدرسة وحطموا أثاثها وقاموا بتمزيق الكتاب المقدس (Speiser, 1947: 15).

وعلى الرغم من الموقف المتشدد الذي واجهه المبشرون الأميركيون في ممارسة نشاطهم التبشيري بين المسلمين واليهود، والموقف المعارض من قبل رجال الدين المارونيين والأرثوذكس لهذا النشاط بين أبناء طوائفهم، إلا أنه كان هناك بعض النجاح في نشاط المبشرين التعليمي في بيروت الذي يمكن إدراكه من خلال زيادة عدد المدارس التي أقامها المبشرون فيها وفي المناطق المجاورة لها، إذ أنه بحلول عام ١٨٢٦ بلغ عدد هذه المدارس مابين (٦-٩) مدرسة، ضمت أكثر من (٣٠٠) طالب، ارتفعت بسببها تكاليف البعثة التي تم تزويدها من قبل المجلس الأميركي من (١٦٠) دولار عند بداية إرسال البعثة عام ١٨١٩، إلى (٦٩٠.٣٩٣) دولاراً عام ١٨٢٦ (Tibawi, 1961: 42). علماً أن هذه التكاليف لا تشمل نسخ الكتب المقدسة والكراسات الدينية التي وزعها المبشرون في هذه المرحلة، التي زودتهم بها مختلف الجمعيات الدينية البريطانية والأميركية (Boztemur, 2005: 46).

في هذه الأثناء عزز المجلس الأميركي بعثة القدس بإرسال اثنين من أعضائه، وهما إلي سمث (إيلي سمث) (١٨٠١-١٨٥٧): مبشر بروتستانتي أميركي، خريج جامعة ييل ومعهد أندوفر اللاهوتي،

انضم إلى المبشرين التابعين للكنيسة المشيخية تحت إشراف المجلس الأميركي للإرساليات الخارجية، للعمل في الدولة العثمانية، تنقل برفقة المبشر هاريسون دوايت عبر أرمينيا وجورجيا وبلاد فارس، وقام بجولتين أيضاً برفقة ادوارد روبنسن إلى الأرض المقدسة، بعد ذلك تابع أهم أعماله على الإطلاق وهو ترجمة الكتاب المقدس إلى العربية، على الرغم من أنه توفي قبل أكمال المهمة، إذ أكملها بعده المبشر الأميركي فانديك، ونشر عام ١٨٦٦) (Eli Smit (Encyclopedia, 2001) وهومان هالوك Homan Hallok الذي تم تعيينه مساعداً للمبشرين في العمليات الميكانيكية لمطبعة المبشرين في مالطا، وقد كلفا بالعمل مع دانيال تمبل لتولي مسؤولية إدارة مطبعة المبشرين في مالطا، وحال وصول إلي سمث إلى بيروت في شباط عام ١٨٢٧، بدأت معه عمليات طويلة من اجل الطباعة باللغة العربية، ومن اجل هذا الغرض توجه سمث إلى المنصورية في جبل لبنان من اجل تعلم اللغة العربية فيها: (Finnie, 1967: 191).

لم يقتصر رد الفعل من مدارس المبشرين الأميركيين على البطريرك الأرثوذكسي، إذ أصدر البطريرك الماروني في تشرين الأول عام ١٨٢٦ لعنة أخرى ضد المبشرين الأميركيين، اتهمهم فيها بالهرطقة وعداوة الكنيسة الكاثوليكية، واستخدام الحافز المادي بين أتباع كنيسته من اجل تحقيق أهدافهم في تغيير ولائهم الروحي إلى الكنيسة البروتستانتية، كما منع البطريرك كل أتباعه من الاتصال بالمبشرين الأميركيين بأي شكل من الأشكال ودعاهم إلى المقاطعة الصارمة لمدارس المبشرين وكتبهم، أو القبول بأي وظيفة في مؤسساتهم، وهدد بالطرده من كنيسته أي شخص من أتباعه يخالف هذه التعليمات (Erhan, 2001: 88)، وإنه بعد مدة ليست بالطويلة من إصدار البطريرك هذه اللعنة حتى تم إلقاء القبض على الماروني أسعد الشدياق، معلم ومترجم المبشرين الأميركيين، وتم حجزه في سجن البطريرك، لعدم انصياعه لأوامر البطريرك في الابتعاد عن المبشرين الأميركيين وعدم التعامل معهم، وقد توفي على أثرها في السجن (رستم، ١٩٧٣: ٢٧٤).

رافق ممارسة المبشرين الأميركيين لنشاطهم التبشيري في الدولة العثمانية عقبات كثيرة، تمثلت العقبة الأولى بالصعوبات التي نشأت من عدم دراية أفراد البعثة باللغات الشرقية التي تؤهلهم للعمل التبشيري في المنطقة، وعدم وجود جالية بروتستانتية معترف بها في الدولة العثمانية (انطونيوس، ١٩٦٦: ٩٨)، والى صرامة القوانين العثمانية التي تمنع العمل التبشيري بين المسلمين أو توزيع الكتب الدينية باللغات العربية أو العثمانية (Speiser, 1947: 13).

أما العقبة الثانية فتمثلت بالموقفين الفرنسي والروسي المعارض لوجود منافس جديد لهما في المنطقة، الذي كان له دور كبير في تأخر تطور العمل التبشيري في الدولة العثمانية في هذه المرحلة (أحمد، ١٩٧٨: ٣٢)، فمنذ أن بدأ المبشرون الأميركيون نشاطهم التبشيري في سوريا حذر القناصل الفرنسيون في بيروت حكومة بلادهم من الخطر المحتمل لنشاط المبشرين الأميركيين على النفوذ الفرنسي في المنطقة، وقد طالب نائب القنصل الفرنسي في بيروت من مختلف البطارقة في لبنان منع أتباعهم من التقرب إلى المبشرين الأميركيين أو التعامل معهم وارتداد المدارس التي أنشأوها، فضلاً عن تحفيز السلطات العثمانية لإصدار الأوامر الخاصة في منع استيراد المبشرين الأميركيين نسخ من الكتاب المقدس أو تداولها (Tibawi, 1961: 43-44)، ويعزى لهم أيضاً الدور الرئيس في إصدار قرار الحرمان من قبل البطريرك الماروني بصورة مباشرة، أو عن طريق حث حكوماتهم بتوجيه التعليمات إلى الكاردينال، رئيس الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا، في دفع رجال الدين المارونيين للقيام بإصدار تلك اللعنات ضد المبشرين الأميركيين، كما طالب القناصل الفرنسيون من حكومتهم دعم البعثات الكاثوليكية وتشجيعها في المنطقة على أن تكون هذه البعثات تحت رعاية القنصلية الفرنسية بصورة مباشرة (Erhan, 2001: 88).

أما العقبة الثالثة فهي الوضع غير المستقر للدولة العثمانية خلال هذه المرحلة من النشاط التبشيري (Stokey, 1975: 12)، والمتمثل بالاضطرابات التي رافقت أحداث الثورة اليونانية والتدخل الأوربي لحل المسألة، فضلاً عن الوضع المتأزم الذي نجم عن الحرب الروسية العثمانية لعام ١٨٢٨ (سببت الاضطرابات التي نجمت عن أحداث الثورة اليونانية ١٨٢١-١٨٢٧ وعدم التزام الدولة العثمانية بمعاهدة اق كرمان لعام ١٨٢٦ مع روسيا بشأن الجلاء عن ولايتي الدانوب وتدعيم استقلال الصرب، إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان ١٨٢٨ حققت بعدها القوات الروسية انتصارات ساحقة على القوات العثمانية، استولت في أثرها على أدرنة، انتهت بمعاهدة ادريانوبل ١٨٢٩) (التكريتي، ١٩٩٠، ١١٣-١٢٥)، الأمر الذي دفع المبشرين ومساعدتهم إلى التوجه نحو مالطا، وتوقف عملهم التبشيري بالكامل في المنطقة في ذلك الوقت (Grabill, 1971: 8).

أما العقبة الأخيرة التي واجهت المبشرين فهي قوة تمسك السكان الشرقيين بعقيدتهم الدينية، فعلى الرغم من الجهود والنفقات التي قامت بها البعثة، إلا إنها لم تثمر عن نتائج مشجعه، إذ إنها لم تتمكن من تنصير أي مسلم أو يهودي فقد كان المجتمع اليهودي مغلقاً على نفسه، فضلاً عن إن كل طائفة كانت محمية عن طريق نظام الملة (يعود تاريخ نظام الملة إلى عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١)، فبعد فتحه القسطنطينية عام ١٤٥٣ منح الكنيسة اليونانية الحرية في ممارسة طقوسها الدينية، ومنح

لرئيسها سلطات مدنية ودينية على جميع المسيحيين في الدولة العثمانية وكذلك ولائهم للسلطان ودفع "الخراج"، ضريبة الرأس، وفض النزاعات التي تحدث بينهم، وقد رقي "كيناريوس"، الذي عين من قبل الفاتح لمنصب العرش البطرقي للكنيسة اليونانية، ومنح لقب "ملت باشي"، أي رئيس طائفة. وفيما بعد امتد منح هذا الامتياز إلى الأرمن واليهود والكاثوليك وغيرهم، لمزيد من التفاصيل (آداموف، ١٩٨٢؛ Kent, 1984: 20) المتبع بالدولة العثمانية، الذي كان لزعماء هذه الطوائف التأثير المباشر في منع التأثيرات الأجنبية على أبناء طائفته (Grabill, 1971: 12)، إذ إن بطارقة هذه الطوائف لم يشاركوا الرأي الأميركي بتفوق الكالفنية على المسيحية الشرقية، بل إنهم عزموا على الاعتراض عليهم وعرقلة نشاطهم، وقد وجهت اللعنات من قبلهم مراراً وتكراراً لأتباعهم من أجل عدم التقرب من المبشرين الأميركيين أو التعامل معهم (Finnie, 1967: 124)، فقد وصل المبشرون الأميركيون وكلهم لهفة إلى تحويل المسلمين واليهود إلى المسيحية، لكنهم واجهوا تمسكاً ومقاومة شديدة، دفعتهم إلى التركيز على الأقليات المسيحية (Szyliowicz, 1979: 116)، وبما إنهم كانوا ينظرون إلى الكنائس الشرقية المسيحية، على إنها كنائس مرتدة عن الدين، اخذوا ينتقدون تمسكها بالنواحي الشكلية وتبجيلهم صور القديسين والملائكة، وبعثهم إياها بالجهل والبعد عن التقوى (رايت، ١٩٨٧: ١٨٠)، فلم يكتف المبشرون الأميركيون بان يظل المسيحي أرثوذكسي أو كاثوليكي، بل يجب أن يصبح مسيحياً بروتستانتيًا، فبحسب اعتقادهم إن هوى الكاثوليك مع فرنسا، وهوى الأرثوذكس مع روسيا، فإذا تحول هؤلاء إلى البروتستانتية، فان هواهم سيكون مع الأميركيين بالدرجة الأولى (خالدي وفروخ، ١٩٦٤: ٤٥).

الخاتمة:

وفق ما تقدم يتضح لنا أن التجارة كانت هي الدافع الرئيس لتوجه الولايات المتحدة الأميركية نحو الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولأهمية التجارة للاقتصاد الأميركي في تلك المرحلة حرصت الإدارة الأميركية على تأمينها في البحر المتوسط عبر عقد معاهدات ملاحية وتجارة مع قوى الشمال الأفريقي فعلياً بقوة الأسطول الأميركي. وقد حتم نمو التجارة الأميركية مع ميناء سميرنة العثماني، ورغبة الحكومة العثمانية في الاستفادة من الخبرة الأميركية في مجال صناعة السفن لإعادة بناء أسطولها المدمر في معركة نافارينو عام ١٨٢٧ إلى عقد معاهدة آيار عام ١٨٣٠ بين البلدين.

تركز التغلغل الاقتصادي الأميركي في الدولة العثمانية بالدرجة الأولى على التجارة، وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في إجمالي حجم التجارة بين البلدين، إلا أن التبادل التجاري الأميركي مع الدولة العثمانية لم يرتق إلى مستوى التبادل التجاري العثماني مع باقي الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا، ومبرر ذلك أن هاتين الدولتين كانتا قد عززتا مركزهما السياسي والاقتصادي في البلاد منذ قرون طويلة مما قلل من فرص باقي الدول الاستعمارية الأقل منها تجربة في هذا المجال، فضلاً عن العامل الجغرافي وبعد المسافة بين البلدين.

كان ميدان النشاط التبشيري من أبرز ميادين التغلغل الأميركي في الدولة العثمانية، الذي تركز بصورة رئيسة على نشاط الإرساليات التبشيرية الأميركية في الدولة العثمانية، وقد كان المجلس الأميركي للإرساليات الخارجية من أبرز الهيئات التبشيرية الأميركية التي عملت في الدولة العثمانية على الإطلاق. وعلى الرغم من فشل تلك الإرساليات في تحقيق هدفها الرئيس الذي أنشئت من أجله وهو كسب المسلمين واليهود إلى البروتستانتية، إلا إنها نجحت في استقطاب أعداد كبيرة من غير المسلمين إلى البروتستانتية، لاسيما الأرمن، وهو أمر له أهميته الخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنه لم تكن هنالك أي طائفة بروتستانتية في الدولة العثمانية قبل وصول المبشرين الأميركيين إليها، وكان لمؤسساتهم التعليمية والطبية ودور النشر التي أنشأوها في الدولة العثمانية الفضل الأكبر في هذا النجاح.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية - الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، (بغداد-٢٠٠٦).
٢. أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، (بيروت-١٩٧٣).
٣. إنسكلوبيديا الكترونية، منشورة على الانترنت.
٤. بونداريفسكي، الغرب ضد العالم الإسلامي، ترجمة الياس شاهين، (موسكو-١٩٨٥).
٥. بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة: خيرى الضامن، (موسكو - ١٩٧٥).
٦. جلين تکر، معارك طرابلس بين الأسطول الليبي والأسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر، ترجمة عمر الديدوي أبو حجلة، مكتبة الفرجاني (طرابلس - د.ت).
٧. جواد رضا رزوقي السبع، تغلغل نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في الدولة العثمانية (١٨٣٠-١٩٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٨. جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد، أحسان عباس، (بيروت-١٩٦٦).

٩. دكستر برنكس، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة وتحليل، ترجمة: حسين عمر، (القاهرة-١٩٥٢).
١٠. رأفت غنيمي الشيخ، أميركا والعلاقات الدولية، (القاهرة-١٩٧٩).
١١. راي ون ايروين، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية ١٧٧٦-١٨٢٦، ترجمة: إسماعيل العربي، (الجزائر-١٩٧٦).
١٢. سالار اوسي ويوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا، سلسلة ملفات تركية، ط ١، (دمشق-٢٠٠٠).
١٣. سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩١٧-١٩٢٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠١.
١٤. سلوى سعد الغالبي، العلاقات العثمانية الأمريكية ١٨٣٠-١٩١٨، (القاهرة-٢٠٠٢).
١٥. صلاح العقاد، المغرب العربي، (القاهرة-١٩٦٥).
١٦. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، "بداية الإمتيازات الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة الدارة (الرياض)، العدد ١، السنة الثانية، تموز ١٩٨٢.
١٧. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، "بداية الوجود الأمريكي في البحر المتوسط"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية (الرياض)، العدد ٦، ١٩٨٢.
١٨. فؤاد المرسي خاطر، "النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر"، مجلة آداب المستنصرية (بغداد)، المجلد ٢، العدد ٢٣، ١٩٧٨.
١٩. قسطنطين بنكوفتش، لبنان واللبنانيون، سلسلة المصادر الروسية لتاريخ بلاد الشام الحديث، ١٨٨٥.
٢٠. الكسندر آدموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج ١، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، ط ١، (البصرة-١٩٨٢).
٢١. كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، (بغداد-١٩٧٨).
٢٢. لينوار تشامبرز رايت، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤، ترجمة: فاطمة علم الدين عبد الواحد، (مصر-١٩٨٧).
٢٣. مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٣، ١٩٨٣.
٢٤. مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ط ٣، (بيروت-١٩٦٤).
٢٥. الموسوعة العربية الميسرة، ج ١-٢، (بيروت - ١٩٨٧).
٢٦. نصار غلمية، سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية، ط ١، (بيروت-١٩٨١).
٢٧. نصر شمالي، "قرنان منذ أول حرب أميركية ضد العرب"، جريدة المغرب العربي، ٢٠٠٦
http://www.geocities.com/nassershamali/new_page_141.htm
٢٨. نقولا زيادة، "لبنيا في القرن التاسع عشر"، مجلة الأبحاث (بيروت)، السنة ١١، ج ١، آذار ١٩٥٨.
٢٩. نوري عبد بخيت السامرائي، "مبدأ مونرو وحقيقة أهدافه"، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٤، السنة ١٤، ١٩٨٩.
٣٠. هاشم سوادى هاشم السوداني، العلاقات الأمريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية - جامعة الموصل، ٢٠٠٢.
٣١. هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية، المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، (بغداد-١٩٩٠).

٣٢. هيفاء معلوف الإمام، "العلاقات الأمريكية الشمال افريقية في العصر الحديث"، المجلة التاريخية المغربية، السنة ٦ ، العدد ١٥-١٦ ، (المغرب-١٩٧٩).

References:

- A.C. Bailey, A Diplomatic History of The American People, (New York-1925).
- A.L. Tibawi, American Interests in Syria 1800-1901, A Study of Education, Literature and Religion, (Oxford-1966).
- A.L. Tibawi, British Interests in Palestine 1800-1901, A Study of Religious and Educational Enterprise, (Oxford-1961).
- A.N. Kurat, Turk-Amerikan Munasbetlerine Kisa Bir Bakis 1800-1959, (Ankara-1959).
- American Board of Commissioner for Foreign Missions (A.B.C.F.M.).
- C. D. Paullin, Diplomatic Negotiations of American Naval Officers 1774-1883, (New York-1965).
- Cagri Erhan, Turk-Amerikan Iliskilerinin Tarihsel Kokenleri, (Ankara-2001).
- Carl Max Kortepeter, The Ottoman Turks: Nomad Kingdom to World Empire, Isis Press, (Istanbul-1991).
- Charles Issawi, the Economic History of Turkey 1800-1914, (London-1984).
- David H. Finnie, Pioneers East: The Early American Experience in the Middle East, (Massachusetts-1967).
- E.A. Speiser, The United States and The Middle East, (London-1947).
- Encarta Encyclopedia, Copy Wright, 2006. DVD.
- F.F. Beirn, The War Of 1812, (New York-1949).
- Frank E. Ross, "The Mission of Joseph Donaldson 1795-1799", The Journal of Modern History, Vol. Vii, No. 3, (1939).
- H. Hill, Napo leon Era, (London-1949).
- H. Miller, Treaties and Other International Acts of the United States of America, Vol. I, (Washington-1933).
- Harold Margaret Sprout, the Rise of American Naval Power 1776-1918, First Edition, (Princeton-1939).
- Harry N. Howard, "Bicentennial in American-Turkish Relations", The Middle East Journal, Vol. 30, No. 3, Summer 1976.
- Harry N. Howard, Turkey the Straits and U.S. Policy, (Baltimore & London-1974)
- Henry Smith, the Question of Greek Independence, a Study of British Policy in the Near East 1821-1942, (London-1942).
http://jsri.ro/old/html%20version/index/no_11/boztemur.htm

- J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record 1535-1914, Vol. I, 2 Editions (New Haven&London-1956).
- James A. Field, American and the Mediterranean World 1776-1882, (Princeton-1969).
- James Grant Wilson, And Others, Appleton's Cyclopedia of American Biography, Six Volumes, (New York-2001): Appleton's Encyclopaedia, Copyright, 2001.
- James W. Spain, "The United States, Turkey and The Poppy", The Middle East Journal, Vol. 3, No. 29, Summer-1975.
- Joseph L. Grabill, Protestant Diplomacy and the Near East, Missionary Influence on American Policy 1810-1927, (Minneapolis-1971).
- Joseph S. Szyliowicz, Education and Modernization in the Middle East, (London-1979).
- Leland James Gordon, American Relations with Turkey 1830-1930, An Economic Interpretation, (Philadelphia-1932).
- Marian Kent, the Great Powers and the End of the Ottoman Empire, (London-1984).
- Nasim Sousa, the Capitulatory Regime of Turkey, (Baltimore-1933).
- O.W. Elsbree, the Rise of Missionary Spirit in America 1700-1816, (Boston-1928).
- Orhan Koprulu, "Tarihte Turk-Amerkan Munasebetleri", Belleten, Li 200,1987.
- P.E. Shaw, American Contact with The Eastern Church, (Chicago-1937).
- Quoted In Edward Mead Earal, "American Interest in The Greek Cause 1821-1827", American History Review, XXIII, (Oct. -1927).
- Recep Boztemur, "Religion and Politics in The Making of American Near East Policy, 1918-1922", Journal for The Study of Religions and Ideologies, No.11 Summer 2005.
- Richard B. Morris, Encyclopedia of American History, (New York-1953).
- Robert W, Stookey, American and The Arab States, Un Easy Encounter, (U.S.A-1975).
- Robert W. Stookey, "The Holy Land And, The American Experience", Middle East Journal, Vol. 30, No. 3, Washington, Summer-1976.
- Roger Trask, The United States Response to Turkish Nationalism and Reform 1914-1939, (Minneapolis-1970).
- Rufus Anderson, History of The Mission of the A.B.C.F.M To the Oriental Churches, 2. Nd Edition, (Boston-1925).
- S.E. Morison, the Maritime History of Massachusetts 1773-1850, (Oxford-1961).
- Samuel Flagg Bemis, A Diplomatic History of The United States, (New York-1970).
- Sydney Nettleton Fisher, Evolution in The Middle East, (Washington-1953).
- Thomas A. Bryson, American Diplomatic Relation with The Middle East 1784-1975: A Survey, (N. J.-1977).

- Wayne S. Vucinich, The Ottoman Empire, Its Record and Legacy, (New York-1965).
- William R. Polk, The United States and The Arab World, 3. Edition, (U.S.A-1975).